جامعة
المنصورة
كلية الآداب

—

صور من دور الأوقاف فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مصر دراسة تاريخية وثائقية

إعداد

الدكتور / عبد المنعم عبد الرحمن عبد المجيد

مدرس بقسم التاريخ والحضارة

كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر بالقازيق

مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة

العدد الثانى و الخمسون – يناير ٢٠١٣

صور من دور الأوقاف

فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مصر

دراسة تاريخية وثائقية

الدكتور/ عبد المنعم عبد الرحمن عبد المجيد

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم عليهم أجمعين

وبعد،،،

فقد شهدت مصر فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تغيرات جذرية فى مختلف النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وزاد من هذه التغيرات خضوع مصر للاحتلال البريطانى، وسيطرته على مقدرات البلاد وخيراتها، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل بات المجتمع المصرى مهدداً بأخطار تهدد كيانه وعقيدته وهويته، فظهرت عادات وآفات اجتماعية لم تكن مألوفة وغير مقبولة من المجتمع المصرى الذى تدين غالبية بالإسلام، وعملت القوانين الأوربية المطبقة على تقنينها، وخلق الأرضية الملائمة لانتشارها، من هنا كان دور مؤسسة الوقف فى التصدي لهذه الأخطار؛ من خلال إنشاء الأوقاف وصياغة شروطها بما يمكن المجتمع المصرى من التصدي لأخطار التغريب والعادات الاجتماعية والمفاسد التى ظهرت فى المجتمع المصرى، وفى الوقت نفسه كانت الأوقاف ومرونة تأسيسها عاملاً مهماً فى النهضة المصرية فى جميع المجالات الدينية والثقافية والتعليمية والصحية بمختلف صورها وأشكالها، وتقدم حجج الأوقاف إبان تلك الفترة صوراً حية تعكس إدراك المصريين لحاجاتهم على جميع الأصعدة الأسرية والوطنية، وهذا البحث الذى يبحث فى حجج الأوقاف وشروط الواقفين إنما يهدف فى المقام الأول إلى دراسة

التطور والتجديد الذي طرأ على الأوقاف في مصر بما يعكس الخلفية الدينية والثقافية والاجتماعية لمؤسسة الوقف في مصر، من خلال البحث عن الشروط التي وضعها مؤسسو الأوقاف حتى يمكن أن تؤدي دورها الذي أنشئت من أجله؛ لحماية الأسرة المصرية وعاداتها المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، ووضع الضوابط الأخلاقية التي تحافظ عليها، وتمنع أفرادها من الانجراف إلى مهاوي فساد ظهرت في المجتمع وباتت تهدد كيانه، كما كانت حجج الأوقاف أيضاً سجلاً يوثق للحالة الدينية التي سادت المجتمع المصري إبان تلك الفترة، ثم يأتي الدور الأكبر للأوقاف من خلال مساهمتها في الأعمال الخيرية في مختلف المجالات كالتعليم بمختلف أنواعه ومراحلها، وخاصة في المجالات التي كانت البلاد تعاني فيها نقصاً كبيراً، وظهرت الحاجة الماسة إليها، كما كانت الأوقاف عاملاً مؤثراً في تطور الرعاية الصحية والعمل على توفيرها لمختلف شرائح المجتمع، وكذلك ظهور مجالات جديدة كان للوقف الأثر الأكبر في ازدهارها وتطورها كالوقف على الترجمة والمكتبات والجمعيات الخيرية التي تنوعت نشاطاتها، هذا بالإضافة إلى الدور الذي قامت به الأوقاف للحفاظ على الثروات الوطنية وعدم تسربه إلى الأيدي الأجنبية المتربصة بمقدرات مصر وخيراتها.

والبحث الذي بين أيدينا لا يُقصد منه حصر الأوقاف التي أنشئت تلك الفترة فهناك بعض الدراسات الجادة التي حاولت استيعاب هذه القضية، ولكنه محاولة لإلقاء الضوء على التجديد الذي طرأ على الأوقاف في مصر، سواء أكان في المجالات الجديدة للوقف أو في شروط الأوقاف التي لم تكن موجودة قبل تلك الفترة، والتي كانت من وجهة نظر مؤسسي الأوقاف خير وسيلة لتحقيق الأهداف التي أرادوها سواء فيما يخص المحافظة على الوقف وأعيانه، أو فيما يخص المستحقين في هذه الأوقاف، ومحاولة أن تكون الأوقاف عاملاً أساسياً في توجيههم نحو ما يحافظ على عقيدتهم

وأخلاقهم وقيم مجتمعهم، أو فيما يخص المجالات الجديدة التي عمل مؤسسو الأوقاف على رعايتها والتي تعكس إدراكهم للحاجات والتحديات التي تواجه مجتمعهم ووطنهم. وقد اعتمد البحث بصورة رئيسية على الوثائق غير المنشورة والمحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، ومنها محافظ الأبحاث، وعابدين، ووثائق مجلس النظار والوزراء، ومن أهم ما رجعت إليه أيضا سجلات محكمة مصر الشرعية التي تشكل المصدر الرئيسي للبحث مع مجموعة الوثائق والسجلات المحفوظة بوزارة الأوقاف المصرية، وفي إداراتها المختلفة: الدفترخانة، وقسم الحجج والسجلات التابع لإدارة الأوقاف والمحاسبة، وقد رجعت إلى سجلات: مصر، قبلي، بحري، بالإضافة إلى عدد من الملفات المحفوظة بأرشفة التولية.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

الأوقاف والحفاظ على الأسرة

كان الحفاظ على كيان الأسرة، ووضع الضوابط الأخلاقية التي تكفل استقرارها والحفاظ على مكانتها الاجتماعية والاقتصادية من أهم الأهداف التي قصدها مؤسسو الأوقاف من أوقافهم، وحرصوا على تضمين حجج الأوقاف الشروط والضوابط الدينية والأخلاقية التي رأوا أنها تحافظ على أسرهم من الانهيار، والحفاظ على الوضع الاجتماعي للأسرة، ورعاية العائلات التي تغير حالها وألم بها ما نزلت به من طبقة إلى أخرى.

ويأتي الاهتمام بالحفاظ على الدين في مقدمة شروط الواقفين في مصر إبان تلك الفترة، وربما يكون ذلك بسبب التغييرات الاجتماعية والسياسية والثقافية؛ حيث انتشرت البعثات التنصيرية في البلاد، وأصبح الاتصال بأوروبا متاحاً وسهلاً عن ذي قبل، ولذلك فقد وجدت كثير من الأوقاف التي اشترط أصحابها شروطاً خاصة بالحفاظ على الدين الإسلامي والتمسك به وعدم اتخاذ غيره ديناً؛ لحماية أبنائهم من الوقوع في غواية الردة عن الإسلام، أو ارتكاب أي أعمال منافية للأخلاق والسلوكيات الحميدة، ومن أمثلة ذلك على بك جنيد الذي نص في وقفه على أنه "يجب على كل واحد من مستحقي هذا الوقف أن لا ينتحل ولا يتخذ غير الإسلام ديناً، وأن لا يتزوج بغير مسلمة، وأن لا يلعب القمار والميسر ولا يشتغل بمضاربة الكنترانات، فإن فعل شيئاً من ذلك يحرم في سنته فإن استمر على ذلك حرم من استحقاقه وإن تاب أمام القاضي الشرعي وأثبت حسن سلوكه بشهادة شهود عدول عاد له استحقاقه من يوم توبته، وما كان حرم منه لا يرد إليه بل يرجع لفاضل الربيع"^(١).

(١) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٤، م ٣٣٣، حجة بتاريخ ٢٢ محرم ١٣٢٣هـ/ ٢٨ مارس ١٩٠٥م.

ومن ذلك وقف أحمد باشا المنشاوي^(١) الذي نص فيه على " أنه لا حق لأحد من الموقوف عليهم فى الوقف المذكور لا بنظر ولا باستحقاق إلا إذا كان مسلماً، ومن ارتد منهم عن دين الإسلام والعياذ بالله تعالى كان نصيبه من ذلك لإخوته وأخوته المشاركين له فى الدرجة والاستحقاق... ومنها أنه إذا تزوجت إحدى بنات الموقوف عليهم بأحد أهل الحمايات الأجنبية خلاف الدولة العلية، ولم تمثل لأحكام الشريعة المحمدية فتكون محرومة من هذا الوقف... ومنها أنه إذا كان أحد ممن يؤول إليهم الوقف... يتصف بالسفاهة والتبذير والخروج عن الرشد والاستقامة وحسن السير أو يفعل أمراً شنيعاً بين المسمين وفيه هتك لحرمة الدين كشرب خمر أو زنا أو سرقة أو قتل أو نحو ذلك من الكبائر التي حرمها الله سبحانه وتعالى أو يسعى مساعي الفجور أو يستعمل أمراً من أمور الفسق التي ترفض المروءة كان محروماً من هذا الوقف وبعيداً عنه مدة سنة كاملة ويضاف استحقاقه إلى أهل طبقته ويكتفى في ظهور فسقه وارتكابه الأمر المحرم عموم الإشاعة بين الناس وإن لم يرفع أمره للحاكم الشرعي، فإن رجع إلى ربه وتاب من ذنبه وحسنت توبته وتحققت إنابته واشتھر بين الناس صلاحه وبدا للخاصة من عشيرته فلاحه وانتفى عنه الوصف المذموم ولو قبل السنة فلا يعود إليه استحقاقه إلا بعد مضي السنة، فإن عاد لارتكاب ما ذكر ثانياً انقطع استحقاقه من ذلك سنة ثانية فإن تاب عاد له نصف مرتبه فقط فإن عاد لارتكاب ما ذكر مدة ثلاثة كان محجوباً عن الدخول في هذا الوقف ما دام حياً باقياً محروماً منه وليرد استحقاقه على المشاركين له فى الطبقة... " (٢).

كما شرط أحمد حمدي باشا فى وقفه " أن كل من يرتد عن دين الإسلام من الموقوف عليهم أو يتزوج غير مسلمة فإنه يُحرم وذريته منها من الوقف، فإن عاد للإسلام أو طلق زوجته غير المسلمة طلاقاً ثلاثاً عاد له استحقاقه إلا إذا تكرر منه

(١) ترجم له محمد رشيد رضا فى مجلة المنار، عدد غرة ذو القعدة ١٣٢٢هـ / ٧ يناير ١٩٠٥م.

(٢) وقفية المرحوم أحمد باشا المنشاوي، مطبعة الجريدة، ١٩٠٩م، ص ٧٤ - ٧٧.

ذلك فإنه يُحرم، ويكون حكم ما هو موقوف عليه حكم ما إذا مات لا عن ذريته ولا عقب إلا إذا كان له أولاد من زوجة مسلمة فإنه يكون ما هو موقوف عليه وقفًا عليهم...^(١).

وقد حرص كثير من مؤسسي الأوقاف على تقديس رابطة الزواج باعتباره الرابطة الشرعية، وسدّ الباب أمام العلاقات غير الشرعية وما ينتج عنها من أبناء، وذلك بحرمان المتقدمين على جريمة الزنا من أي استحقاق في الوقف، وكذلك وضع ضوابط لزواج المستحقين في الأوقاف من الأجانب، ومن أمثلة ذلك - بالإضافة إلى ما ورد في ثنايا الأمثلة السابقة - وقف حسن بك يوسف الذي نص فيه على: "أن من رزق من المستحقين في هذا الوقف بأولاد غير شرعيين كان هؤلاء الأولاد وذريتهم خارجين عن هذا الوقف، وليس لهم استحقاق فيه مطلقًا لا باستحقاق ولا بنظر ولا بغير ذلك ... وإن كل من تزوج من الموقوف عليهم في هذا الوقف بزوجة غير مسلمة بعقد صحيح شرعي، ورزق منها بأولاد؛ فإن كانوا مقيمين في الديار المصرية، ولم يخرجوا عن دين الإسلام بل كانوا خاضعين لأحكامه وتعاليمه كانت درجة هؤلاء الأولاد وذريتهم في الاستحقاق في هذا الوقف هم وأولادهم كباقي المستحقين، فإن كانوا غير مسلمين أو غير مقيمين بالديار المصرية فلا يدخلون في هذا الوقف هم وأولادهم وذريتهم بل يكونون مخرجين ومحرومين من هذا الوقف ولا حق لهم فيه لا باستحقاق ولا بنظر ولا بأي وجه كان... وأن من تزوجت من المستحقات في هذا الوقف بغير مسلم كانت هي وأولادها منه مخرجين من هذا الوقف وليس لهم فيه حقًا مطلقًا..." هذا على الرغم من الوقف نفسه توجد به بعض المصروفات الخيرية لرعاية الأطفال

(١) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ١٢، م ١٢٩٦، حجة بتاريخ ٢ محرم ١٣٢٣هـ / ٨ مارس ١٩٠٥م.

اللقطاء^(١)، ومن أمثلة ذلك أيضًا وقف راشد بك فهمي الذي اشترط فيه: "...إن كل فرع لشخص لم يكن مرزوقًا له من نكاح بل ثبت نسبه إليه بإقراره لا يدخل في هذا الوقف مطلقًا ولا أحد من ذريته، ولا يستحق لا هو ولا أحد من ذريته شيئًا من هذا الوقف"^(٢).

وهناك بعض مؤسسي الأوقاف الذين ربطوا بين الحفاظ على الدين والمستوى الاجتماعي (الطبقي)، ومن ذلك وقف "أسما هانم كريمة حسين باشا فهمي المعمار" على زوجها أصلان أفندي برتكس، والذي اشترطت فيه "أنه كل من خرج عن دين الإسلام من أصلان أفندي برتكس المذكور وذريته، واعتنق دينًا غير دينه، أو تزوج بغير مسلمة أو مسلمة من أبوين غير مسلمين أو أحدهما، أو تزوج بمن لا تساويه حسبًا ونسبًا أو بمعروف عنها سوء السير والسير أو تزوجت الأنثى ... كان الفاعل لشيء من ذلك مخرجًا ومحرومًا مما هو موقوف عليه ويكون ما هو مستحق له لمن يستحقه بعد على فرض موته"^(٣).

ومن ذلك أيضًا وقف الأمير يوسف كمال^(٤) الذي نص فيه على "أن كل من خرج عن دين الإسلام من الموقوف عليهم هذا الوقف، وابتغى غير الإسلام دينًا،

(١) دار الوثائق القومية مصر الشرعية، وقف، سجل ٣٠، م ١٢، ١٥ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ/ ١٢ مارس ١٩١٤م.

(٢) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٧، م ٧٧٤، ٣ صفر ١٣٢٥هـ/ ١٧ مارس ١٩٠٧م.

(٣) المصدر نفسه، سجل ١٢، م ١٣٠٠، ١٧ صفر ١٣٢٧هـ/ ٩ مارس ١٩٠٩م.

(٤) الأمير يوسف كمال باشا ابن أحمد كمال بن أحمد رفعت بن إبراهيم باشا بن محمد علي، كان له ولع بالجغرافيا والرحلات واقتناء الآثار القديمة وترجمة الكتب الأجنبية وطباعتها.

للمزيد عن ترجمته ينظر: زكي فهمي، صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥، ص ص ١٠٠ - ١٠٢، خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م، ج ٨، ص ص ٢٤٥، ٢٤٦.

أو تزوج بامرأة لم تكن كفؤاً له وقت زوجه، أو كانت من درجة منحطة أو من النسوة التي لا شرف لهن أو سمعتها غير حسنة أو سيئة السلوك أو ما يشابه ذلك من الأمور التي لا تليق بشرف المرأة؛ فيكون لا حق له ولا لأي أحد من ذريته التي يرزق بها من تلك الزوجة في هذا الوقف لا بنظر ولا باستحقاق ولا بغير ذلك مطلقاً، ويعتبر كأنه لم يكن من الموقوف عليهم، وكذلك ذريته المرزوقة له من تلك الزوجة، ويكون ما يستحقه في هذا الوقف استحقاقاً ونظراً حقاً لمن يستحقه بعده من الموقوف عليهم بفرض موته ... وأما من تزوج منهم بغير مسلمة وقت زواجه بها، ورزق منها بأولاد فيكون لا حق له ولا لأولاده المرزوقين له منها ولا لذريتهم في هذا الوقف لا باستحقاق ولا بنظر ولا بغيرهما... وكذلك يكون الحال في الأولاد الذين يرزقون له من غير زوجة شرعية وفي ذريتهم..."

وقد خصّ الأمير يوسف كمال الإناث المستحقات في وقفه بشروط أكثر شدة فنص على أنه "كل من اقترنت من البنات الإناث المشروط لهن استحقاق في هذا الوقف بغير مسلم ... يُعطى استحقاقها في هذا الوقف لمن يستحقه بعدها والمشروط لهم استحقاق فيه من الموقوف عليهم بفرض موتها، وكذلك كل من سلكت منهن مسالك الفجور وعدم الاستقامة الواجبة على النساء لحفظ شرفها وشرف عائلتها، أو إذا اقترنت أو تزوجت بمن كان غير كفؤ لها ولعائلتها أو كان زوجها من درجة منحطة أو كان زوجها أو شروعا في الزواج بكيفية مخالفة للآداب والعادات، أو كان زوجها بدون رضا ومصارحة أهلها أو رئيس العائلة تحرم من استحقاقها في هذا الوقف هي وأولادها وذريتها المرزوقين لها منه ويعطى استحقاقها لمن يستحقه بعد من المشروط لهم الاستحقاق فيه من الموقوف عليهم بفرض موتها" ووضع الأمير يوسف كمال شرطاً لمنع تعدد الزوجات لدى مستحقي الوقف فنصّ على: " أنه في حالة من كان من الذكور المشروط لهم استحقاق في هذا الوقف متزوجاً بزوجة وكانت صالحة للتمتع بها بمعاشرة الزوجية، وتزوج بغيرها يُحرم عند زواجه بغيرها، وحينئذ ينتقل حقه

فيه استحقاقاً ونظراً لمن يستحقه بعده بفرض موته... وفي حالة من كان منهم متزوجاً بزوجة وأصبحت غير أهل للتمتع بها بالمعاشرة الزوجية بسبب مرض أو غيره أو كانت عاقراً، أو خرجت من عصمته بطلاق أو توفيت وتزوج بأخرى غيرها بسبب من ذلك فلا يحرم من هذا الوقف بل يكون مستحقاً فيه لحصته استحقاقاً ونظراً حسب شروط هذا الوقف بمعنى أنه لا يجوز لأحد من الذكور الموقوف عليهم الجمع بين زوجتين في آن واحد بغير سبب من الأسباب المتقدمة بحيث أنه في كلتا الحالتين لا تحرم أولاده وذريتهم المشروط لهم استحقاق في الوقف^(١).

ونظراً لأن بعض مؤسسي الأوقاف كانوا متزوجين من غير مسلمات، وكان ذلك من الأسباب التي دعتهم لوضع شروط صارمة تعكس مخاوفهم مما يرون أنه خطر على كيان الأسرة، ومن ذلك محمد بك خطاب المحامي حيث كان متزوجاً من يهودية هي "الست استر أدنا الإسرائيلية"، وقد رزق منها بابنة هي "برلنته" وفي سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م قام بإنشاء وقفه على ابنته المذكورة واشترط فيه "أن ننتفع بذلك الوقف ما دامت باقية على دين الإسلام، وبشرط أن تتزوج برجل مسلم مدة حياتها فإن خرجت من دين الإسلام، أو تزوجت بغير مسلم أو ماتت يكون ذلك وقفاً على من يوجد لبرلنته المذكورة من الأولاد المسلمين" واشترط نفس الشروط في أولادها، على أنه إذا انحل شرط من هذه الشروط فلا نصيب لها في الوقف، كما اشترط على ابنته برلنته أن تقيم في جهة أهلة بالسكان المسلمين^(٢).

وحتى لا يُستغل هذا الشرط استغلالاً قد يخرج به عن المقصود، ويكون الموقوف عليهم عرضة للطعن في عقيدتهم دون مبرر فقد غير محمد بك خطاب في سنة ١٣٣٢هـ/١٩١٤م في شروط وقفه فذكر "أن كل من أقر من برلنته وأولاد الواقف

(١) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٦٨، م ٢٦، ١٩ رجب ١٣٣٩هـ/٢٩ مارس ١٩٢٩م.

(٢) الأوقاف، مصر، سجل ١٩، م ١٩٢٤، ١١ ربيع الأول ١٣٣٠هـ/ ٢٨ فبراير ١٩١٢م.

وذريته الذكور والإناث الموقوف عليهم الله سبحانه وتعالى بالوحدانية، ولسيدنا محمد (ﷺ) بالنبوة والرسالة، وأنه يسلم له ما للمسلمين وعليه ما عليهم يكفي ذلك الاعتراف ويستحق ما هو موقوف عليه ... وحينئذ فلا يُسمع عليه من أحد دعوى لا بدليل رسمي ولا غير رسمي ولا شهادة شهود بأنه اعتنق ديناً غير دين الإسلام أو أنه يتردد على المعابد غير الإسلامية بل اعترافه السابق ذكره يكفي في تحقيق إسلامه، وأنه مستحق لنصيبه المذكور ... ولا داعي لتنفيذ السُكنى بالجهة الأهلة بالسكان المسلمين^(١).

ومن الوسائل التي لجأ إليها محمد بك خطاب للحفاظ على شرط الدين في ابنته وضع قيود على سفرها إلى خارج القطر المصري حيث اشترط في وقفه أول مرة " أنه إذا بلغت برلنته المذكورة سن خمس عشرة سنة فلا يجوز للست استر أدنا السفر هي ولا لغيرها من الأولاد السفر لتغيير الهواء خارج القطر المصري أصلاً... " ثم أكد هذا الشرط وجعله أكثر تفصيلاً فنص على أنه " يجوز للست استر أدنا المذكورة أن تسافر هي وابنتها برلنته المذكورة بعد وفاة المشهد المذكور في كل ثلاث سنين من تاريخ وفاة المشهد المومي إليه دفعة واحدة للبلاد الخارجة عن القطر المصري أي الأجنبية بقصد تغيير الهواء بحيث أن تقيم في كل دفعة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم ركوبها وابور البحر ذاهبة لتلك البلاد الأجنبية، وتعود هي وكريمتها للقطر المصري في آخر يوم من المدة المذكورة كل ذلك ما دامت لم تبلغ برلنته المذكورة سن الخامسة عشر فلا يجوز للست استر أدنا المذكورة هي ولا كريمتها برلنته المذكورة السفر لتغيير الهواء خارج القطر المصري أصلاً ... وأنه يجوز لبرلنته بعد بلوغها سن الثمانية

(١) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٢٩، م ١٠، ١٩ صفر ١٣٣٢هـ/ ١٦ يناير ١٩١٤م.

عشر أو زواجها واستيلائها على ما هو موقوف عليها أن تسافر مع زوجها لأي جهة كانت من أوربا لتغيير الهواء^(١).

وقد أشارت وثائق محكمة مصر الشرعية إلى أن محمد بك خطاب كان له وقف آخر مؤرخ بـ ٧ أبريل ١٩٠٣م على زوجته الأولى "الست فلك ناز البيضاء" معتوقة والده حسين أفندي خطاب، شرط فيه ألا تنزوج بعد طلاقها منه، ولكنها خالفت هذا الشرط فقرر في سنة ١٣٤٠هـ/١٩٢٢م أن يغير في شروط وقفه، ومنها الشروط الخاصة بالسفر إلى خارج القطر فنصّ على أنه "إذا دعت الضرورة لسفر حرمي إلى أوربا مع أولادها أو أحدهم إن كان ذلك لتغيير الأهوية أو لمرض تعذر شفاؤه بمصر فتجاب لذلك إذا كانت البنت لم تتجاوز الخمسة عشر عامًا، وألا يكون الذكور في المدارس، ومتى بلغت البنت خمسة عشر عامًا فلا يجوز سفرها إلا إذا كان المرض عسر الشفاء بمصر كلية، وإنما متى بلغت البنت الثمانية عشر عامًا أو تزوجت فهي وشأنها في السفر لأي جهة تريد مع زوجها وبمفردتها ولتغيير الأهوية أو المعالجة، أما إذا كان مرض الولد عسر الشفاء بمصر فيجوز سفره مع والدته للمعالجة، ولا يجوز لحرمي المذكورة أن تغيب عن القطر أكثر من مائة يوم من يوم نزولها البحر..."^(٢).

وقد حرص كثير من الواقفين على مراعاة احتياجات الموقوف عليهم وما قد يطرأ لهم من ظرف أو مشكلات لاسيما الإناث كحالات الزواج أو الطلاق، ومن أمثلة ذلك راشد بك فهمي الذي جعل من شروط وقفه "أن يحفظ الناظر بطرفه نصف استحقاق كل من أولاد الواقف ذكورًا وإناثًا، وما يُدخر بسبب ذلك يصرف منه لكل بنت بكر من بناته تريد التزوج لأول مرة بشرط أن لا يكون سنّها أقل من ثماني عشرة سنة ألف جنيه مصري، أو ما يقوم مقامها لتستعين به على جهازها، ولكل ابن من

(١) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٦٩، م ١٩، ١٦ جمادى الأولى ١٣٣٢هـ/ ١٢ أبريل ١٩١٤م.

(٢) المصدر نفسه، سجل ٧٢، م ٣٤، ٥ رجب ١٣٤٠هـ/ ٤ مارس ١٩٢٢م.

أبنائه يريد التزوج لأول مرة بشرط أن لا يقل سنه عن خمس وعشرين سنة خمسمائة جنييه مصري فقط أو ما يقوم مقامها ليستعين به على الزواج...^(١)، ومن ذلك أيضًا أحمد أفندي شكري الذي اشترط في وقفه " أنه إذا طلقت واحدة من بنات الواقف الثلاثة من زوجها أو مات عنها زوجها أو غضبت من زوجها فعلى الناظر بعد وفاة الواقف أن يُنفق عليها النفقة الشرعية الكافية مدة حياتها، فإن تزوجت بعد مُطلقها أو عادت إليه انقطعت نفقتها المذكورة"^(٢).

وبالنسبة للأبناء الذكور فقد كان تخوُّف الوالدين من التجنيد (القرعة العسكرية) وتخصيص جزء من ريع الوقف لدفع "البديلية العسكرية" من المسائل التي حرص كثير من مؤسسي الأوقاف . وخاصة في الأوقاف التي يشترك فيها الوالدان . على مراعاتها، ومن أمثلة ذلك وقف محمد أحمد السندبيسي الحريري وزوجته الست فطومة بنت حسن أغا الياسقجي حيث اشترط في وقفهما " أنه لو طلب أحد من أولاد المذكورين في سن القرعة العسكرية وكان فقيرًا، ولم يكن هناك سبب يوجب معافاته من ذلك يصرف من ريع الموقوف المذكور مبلغ بدليته حسب المقرر بقانون نظارة الحربية المصرية"^(٣)، كما اشترط الحاج إبراهيم بسيوني وزوجته في وقفهما " أنه إذا مات الواقفان قبل بلوغ ابنهما عبد المتعال إبراهيم القاصر الآن وكان سن ابنهما المذكور أقل من تسع عشرة سنة، ولم يقترع ولم يدفع أو أحدهما قيمة بدليته بالخدمة العسكرية وقدرها عشرون جنيها... في أول يوم يطلب للاقتراع فيه ليسدّد ذلك المبلغ لخزينة الحربية المصرية نظير بدل خدمته، بشرط أن من يكون ناظرًا على هذا الوقف

(١) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٧، م ٧٧٤، ٣ صفر ١٣٢٥هـ / ١٧ مارس ١٩٠٧م.

(٢) المصدر نفسه، سجل ٥، م ٥٢٨، ٥ ذي الحجة ١٣٢٣هـ / ٣٠ يناير ١٩٠٦م.

(٣) المصدر نفسه، م ٤٩٠، ٦ شوال ١٣٢٣هـ / ٣ ديسمبر ١٩٠٥م.

يساعد عبد المتعال المذكور في سداد ودفع مبلغ العشرين جنيهاً البدلية المذكورة لخزن الحكومة، والاستحصال على ورقة المعافاة من الخدمة العسكرية^(١).

وامتدت رعاية الأوقاف لتشمل رعاية اللقطاء الذين ترعاهم الأسرة، ومن أمثلة ذلك "الست عائشة بنت أحمد خضر" التي جعلت وقفها من بعدها مباشرة "على أحمد ومحمود اللقيطين القاصرين اللذين في تربية الواقفة وزوجها المذكور بينهما بالسوية..."^(٢).

الأوقاف والنظام الاجتماعي الطبقي:

حرص كثير من مؤسسي الأوقاف على توجيه خيرات أوقافهم إلى الفقراء من ذوي العائلات الكبيرة التي تغير حالها، ممن كانوا من طبقات عليا في المجتمع، وألمت بهم ظروف أدت إلى إفقارهم وتقديمهم على غيرهم من الفقراء، ومن ذلك وقف الأمير يوسف كمال والذي اشترط فيه صرف مبالغ . بعد انقراض الموقوف عليهم . للعائلات الفقيرة في مصر على أن يقدم منها أقارب محمد على باشا الكبير، وبشرط أن يكون قد مر عليها في مصر أكثر من مائة عام^(٣).

ومن أمثلة ذلك أيضًا وقف مصطفى رياض باشا^(٤) والذي اشترط فيه صرف مبالغ ومرتببات لكثير من عمال وخدمة دائرته بشرط استمرارهم في خدمة الدائرة وعدم

(١) دار الوثائق القومية، محكمة مصر الشرعية، وقف، سجل ٢٤، م ٢٥، ١٣ شعبان ١٣٣١هـ/ ١٧ يوليو ١٩١٣م.

(٢) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٥، م ٤٨١، ٧ ربيع الثاني ١٣٢٣هـ/ ١٠ يونيو ١٩٠٥م.

(٣) دار الوثائق القومية، محكمة مصر الشرعية، وقف، سجل ٦٨، م ٢٦، ١٩ رجب ١٣٣٩هـ/ ٢٩ مارس ١٩٢١م.

(٤) مصطفى رياض (باشا) بن إسماعيل ابن أحمد بن حسن الوزان، ولد بالقاهرة سنة ١٨٣٤م، والتحق بمدرسة المفروزة، وبعد تخرجه منها عين كاتباً بيوان المالية. تدرج في الوظائف الحكومية، تولى رئاسة الحكومة ثلاث مرات: الأولى (٢١ سبتمبر ١٨٧٩ - ١٠ سبتمبر

الخروج منها، هذا بالإضافة إلى عدد من المصارف الخيرية، وقد جعل أي زيادة في إيرادات وقفه تصرف "بالتوالي على المحتاجين من ذوى البيوت التي أحنى عليها الدهر والأرامل والمنقطعين منهم مبتدئاً بذوي القرابة التابعين لدولة الواقف إعانة لهم على نفقاتهم الضرورية"^(١).

وكذلك اشترط الأمير إبراهيم حلمي ابن الخديو إسماعيل في مصروفات وقفه الخيرية" في كل سنة ما لا يقل عن مائتي جنيه مصري على الفقراء المعروفين بأنهم كانوا موسرين وأحنى عليهم الدهر بغدره، وأصبحوا في فاقة، ولم يكونوا من المتسولين كل بحسب حالته ... ويصرف كذلك في مواساة العجزة المنقطعين العاجزين عن الكسب وليس لهم عائل من أهالي بلاد عزب التفتيش المذكور (بليبس ومنيا القمح)... ويُقدم في هذه المواساة من سبق له خدمة بهذا التفتيش، وخرج منها بسبب عجزه عن أداء وظيفته"^(٢).

وقد جعلت "دلبرون هانم شكري" من وقفها ربع تسعة أفدنة وكسور تصرف لعدد من "البؤساء" وإذا استعرضنا أسماء هؤلاء البؤساء وجدنا أنهم جمع كُن يحملن لقب "هانم" وزوجات لمن حملوا لقب "بك"^(٣).

١٨٨١م)، الثانية (٩ يونيو ١٨٨٨ - ١٢ مايو ١٨٩١م)، الثالثة (١٩ يناير ١٨٩٣ - ١٥

أبريل ١٨٩٤م). وتوفي بالإسكندرية ودفن بالقاهرة سنة ١٩١١م.

يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥، ص ٨١، ٨٢، ١٢٣، ١٣٧، خير الدين الزركلي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٣٧.

(١) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٣، م ١١٢، ٧ ربيع الأول ١٣٢٢هـ/ ٢١ مايو ١٩٠٤م.

(٢) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٨٢، م ١٤٩، ٢٠ ربيع الأول ١٣٤٤هـ/ ٨ أكتوبر ١٩٢٥م.

(٣) المصدر نفسه، سجل ٨٤، م ١٢، ١٥ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ/ ١ ديسمبر ١٩٢٥.

وقصد كثير من أصحاب الأوقاف الحفاظ على المستوى الطبقي الذي ينتمون إليه ومن أمثلة ذلك "الست رقية هانم كريمة محمد شاکر باشا ناظر الدائرة السنية" والتي اشترطت في وقفها أن من تزوج بسودانية أو امرأة تزوجت بسوداني من المستحقين للوقف فلا حق له في هذا الوقف، هذا على الرغم من اشتغال الوقف على مصروفات خيرية كثيرة ومتنوعة^(١).

الدين في شروط الأوقاف

رأينا فيما سبق كيف كان الحفاظ على الدين الإسلامي والأخلاق من الأمور الأساسية التي أولاهها مؤسسو الأوقاف اهتمامًا خاصًا، كان هذا الاهتمام داخل نطاق الأسرة الواحدة (أسرة الواقف)، ولكن الاهتمام بالدين تجاوز هذا النطاق الضيق إلى نطاق أوسع ليكون من أهداف الواقفين الاهتمام بنشر الدين الإسلامي ورعاية المسلمين الجدد، ومن ذلك وقف "المعلم دسوقي الدقاق" الذي "جعله بعد انقراض الموقوف عليهم وقفًا مصروفًا ريعه للفقراء الذين يعتنقون الدين الإسلامي على الدوام والاستمرار..."^(٢)، كما جعل "محمد بك حمدي رئيس تلغرافات عموم شرق السودان" وزوجته من مصروفات وقفهما "١٠ جنيهاً سنوياً لكل من يكون قاضياً شرعياً للمسلمين من قبل سيدنا ومولانا أمير المؤمنين للقضاء بها أو لمن يقوم مقامه لحفظها تحت يده ليصرفها حسبما يراه لكل من يعتنق دين الإسلام من أهل الأديان الأخرى على الدوام والاستمرار"^(٣).

(١) المصدر نفسه، إشارات، سجل ٢٠٢، م ١٦٦٧، ٣ رجب ١٣٢٤هـ/ ٢٣ أغسطس ١٩٠٦م.

(٢) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٤، م ٣٢٩، ١٦ محرم ١٣٢٣هـ/ ٢٢ مارس ١٩٠٥م.

(٣) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٣، م ٢٩، ٢٤ ذي القعدة ١٣٢٥هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٩٠٧م.

وفي المقابل وجدنا بعض المسيحيين يقومون بإنشاء بعض الأوقاف لمساندة البعثات التنصيرية، ومن ذلك وقف "الست رومة بنت بشارة بن عبيد" التي جعلت مآل وقفها لفقراء الطائفة الإنجيلية البروتستانت، وشرطت فيه مبالغ للقسس والمبشرين من الطائفة المذكورة^(١).

وفيما يتصل بشروط المسلمين فيما يتعلق بالخيرات التي تقام في المناسبات المختلفة من أورد وأذكار وصلوات محددة، فقد كانت حجج الأوقاف سجالاً دقيقاً يصور لنا الحالة الدينية والفكرية التي سادت مصر إبان تلك الفترة، فقد استمر مؤسسو الأوقاف في شرط هذه الأعمال، ومن أمثلة ذلك وصية عائشة صديقة هانم التي جعلت مبلغ ١٢٠٠ جنيهاً ذهبياً تصرف بعد وفاتها "لمائة رجل نظير قيامهم يوم وفاتها بعمل إسقاط الصلوات المكتوبات وصلاة الوتر التي فاتها في حياتها، ويكون تقديرها عن مدة ثلاثين سنة من عمرها، وعمل كفارات أيمان وجبت عليها، وكفارات فطر شهر رمضان أو بعضه عن المدة المذكورة، وكفارات نذور لزمته ولم توفها". هذا إلى جانب عدد من الصدقات والقربات في المواسم المختلفة تؤدي بمنزلها وبمدفنها، ومن يؤدي الحج عنها^(٢).

ومن أمثلة ذلك أيضاً وقف "عبد العزيز أفندي زكي الضابط بالبوليس المصري"، والذي جعل من وقفه جزءاً من أربع وعشرين جزءاً لـ "يكون وقفاً من بعده لفقير يقرأ ورد أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وهو : لا إله حقيقياً إلا الله الحي القيوم الدائم المحيي الحقيقي الواحد الدائم. وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله

(١) وزارة الأوقاف، قبلي، سجل ٨، م ٦٨١، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٣٢٦هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٩٠٨م، ورقم ٥٦٨٣ بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٢٦هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٩٠٨م، وسجل رقم ٣٨، م ٤٧٧٥ بتاريخ ٤ جمادى الثانية ١٣٤٦هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٩٢٧م.

(٢) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، إشارات، سجل ٢٤٦، م ٢٣٦٨، ٢٩ شوال ١٣٢٦هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٩٠٨م.

يبشرك بكلمة منه إلى قوله تعالى وأن الله ربي وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم. قال "عيسي بن مريم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء" إلى قوله "فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين". "إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته". والشمس تجرى لمستقر لها ذلك تقدير العليم. من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين، ثم ينتهي بما بدأ به من كلمة التوحيد "لا إله حقيقياً إلا الله الحي الحقيقي الدائم المحيي الحقيقي الواحد الدائم" سبع مرات في كل يوم بمنزل الناظر على هذا الوقف أو عند قبر الواقف، ويهب ثواب ذلك إلى الواقف يجهر بها مرة ويسرها سراً^(١).

وقد أولى كثير من مؤسسي الأوقاف اهتماماً خاصاً بالدعوة الإسلامية وإرشاد المسلمين إلى الفضائل، وذلك لمقاومة البعثات التنصيرية التي كانت موجودة بالبلاد وتلقى الرعاية الكاملة من سلطات الاحتلال، ومحاربة البدع والمنكرات التي بدأت تظهر في المجتمع المصري، ومن أمثلة ذلك الأمير إبراهيم حلمي الذي جعل من شروط وقفه ما يصرف: "في تعيين اثنين من الوعاظ يكون لهم إمام بالدين بالوعظ والإرشاد ليتجولا في بلاد وعزب التفنيش المذكور (بلبيس ومنيا القمح) وبلاد مركزى بلبيس ومنيا القمح لإلقاء الوعظ على العامة بما ينفعهم في أمور دينهم ودنياهم وآخرتهم وأداء فرائض الله سبحانه وتعالى وحثهم على الاستقامة، وبث روح الأخلاق الشريفة فيهم"^(٢)، كما جعل حسن إبراهيم البطاوي ريع خمسة أفدنة من وقفه بعد انقراض الموقوف عليهم " لمن يحصل على شهادة العالمية من بلدة الواقف لقيامه بالدراسة والوعظ"^(٣).

(١) المصدر نفسه، وقف، سجل ٦٧، م ٧٦، ١١ شعبان ١٣٣٩هـ/ ٢٠ أبريل ١٩٢١م.

(٢) المصدر نفسه، وقف، سجل ٨٢، م ١٤٩، ٢٠ ربيع الأول ١٣٤٤هـ/ ٨ أكتوبر ١٩٢٥م.

(٣) وزارة الأوقاف، بحري، سجل ٧٣، م ١٣٢٤٨، ٤ ذي القعدة ١٣٥٤هـ/ ٢٧ يناير ١٩٣٦م.

وكان هناك اهتمام بالجمعيات التي تعمل في مجال الدعوة الإسلامية ومن هذه الجمعيات "جمعية الدعوة والإرشاد بالدين الإسلامي" ^(١) والتي كانت تعمل في نشر الدعوة الإسلامية، ومقاومة النشاط التنصيري، ومن الأوقاف التي أوقفت عليها وقف "الست خديجة كريمة محمد راغب الخاندار" والتي شرطت في مصروفات وقفها الخيرية السنوية: "٢٥ جنيهاً لجمعية الدعوة والإرشاد بالدين الإسلامي" ^(٢).

ووجد بعض الواقفين من الوقف فرصة لمحاربة البدع التي كانت سائدة إبان تلك الفترة، ومن أمثل ذلك ما شرطه أحمد باشا المنشاوي في وقفه من مرتبات وصداقات لعلماء وطلبة مسجد إبراهيم الدسوقي حيث نصّ على أنه "يُستثنى من العلماء المذكورين من اشتهر بما لا يليق بقدرهم المنيف ومشربهم الشريف، ومن ذلّ به قدمه عما عليه أصل السنة والسلف الصالح من أئمة الدين المحمدي إلى الابتداع المنافي للقواعد الشرعية..." كما شرط بعض الخيرات بالمدفن الذي يدفن به "لأربعة من القراء الحافظين لكتاب الله المحسنين لتلاوته على السواء يقرأون بمدفن سعادته تحت رئاسة أحدهم كل يوم وليلة على ممر الأيام والعصور والأعوام ختمة قرآن عظيم الشأن بتجويد وترتيل لا يرجعون بالقراءة ترجيع الغناء والرهبانية والنوح، ولا يغنون فيه ولا يتعدون حدوده..." ^(٣) كما اشترط أحمد بك طلعت ^(٤) في وقفه إبطال البدع التي

(١) ورد ذكر هذه الجمعية في بعض الوثائق باسم "جمعية الدعوى والإرشاد الإسلامية" ومن أهم الأوقاف عليها وقف احمد زكي باشا والذي جعل من مآل وقفه ثلاثة أسهم عليها.

دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٣٠، م ٦، ٢ محرم ١٣٣٢هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٩١٣ م.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظ الأبحاث، محفظة رقم ١٢٣، ملخص وقفية الست خديجة كريمة محمد راغب الخاندار المؤرخة ٥ ربيع الأول ١٣٠٥هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨٨٧م.

(٣) وقفية المرحوم أحمد باشا المنشاوي، ص ص ٥٤، ٥٨.

(٤) أحمد طلعت (بك) ابن أحمد طلعت باشا يوناني الأصل ولد بالقاهرة سنة ١٨٥٩، عمل كاتباً في يوان الخديو عباس حامي الثاني، ولكنه عُزل بوشاية من بعض خصومه، بث فيه أحمد

تكون فى الجنائز، كالذين يسيرون فى مقدمات الجنائز من لابسى الملابس المزركشة والقوط وغيرها من البدع^(١).

ومن أهم الأوقاف التى حرص الواقف فيها على تضمينها شروطاً لمحاربة البدع . كما رآها . وقف الشيخ محمود خطاب السبكي، والذي أنشأه سنة ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م بعد التوافق بينه وبين أعضاء الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية، وبمقتضاه أضاف المسجد الذي أنشأه إلى الجمعية المذكورة، وقد اشترط لوقفه شروطاً منها "... (ثانيها) أن تكون صلاة الإمام وأذان المؤذن فى ذلك المسجد حسبة لله تعالى لا فى نظير أجر، فإن أعطى أحدهما شيئاً لله عز وجل لا فى مقابلة ذلك العمل فله أخذه (ثالثها) أن يكون الإمام والمؤذن المذكوران وكل من يوظف فى ذلك المسجد ولو بصفة كونه فقيراً معلماً أو متعلماً موصوفين بحلية الشرع الشريف متباعدين من كل بدعة ومخالفة: بأن يوفروا اللحية فلا يأخذوا منها شيئاً ما دامت أقل من القبضة، ويقصّوا الشوارب، ويرسلوا عزمة العمامة، ويقصّوا الثياب بأن تكون فوق الكعبين، وأن لا يلبسوا شيئاً من الحرير ولا مخلوطاً بنحو قطن إلا ما استثناه الشارع صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صريحاً كقيطان العباءة والقفطان، ولا يلبسوا طربوشاً بزر ولو من غير الحرير، وأن لا يشربوا دخاناً أو حشيشاً أو تنباكاً، وأن لا يتعاطوا شيئاً من الأفيون والنشوق والمضغ أو نحو ذلك مما نهى الشارع عنه، ولو نهى كراهة تنزيهية (رابعها) على الإمام أن يرتل القرآن ترتيلاً موافقاً للوارد وعلى ما بيّنه القراء، وعليه أن يطمئن فى كل ركن من أركان الصلاة مقدار "سبحان ربي

تيمور باشا حب اقتناء الكتب فجمع منها أعداداً كبيرة ضمت بعد وفاته إلى دار الكتب المصرية، توفي سنة ١٩٢٧.

خير الدين الزركلي، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤٠.

(١) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٨٠، م ٢، ١٥ شوال ١٣٤٢هـ/ ١٩ مايو ١٩٢٤م.

العظيم" ثلاث مرات بمد (سبحان) مدًا لا يقل عن حركتين، ومدّ (عظيم) من حركتين إلى ست حركات، والزيادة في الطمأنينة على ذلك مُرغَّب فيها، وأن يُراعي الوارد في قراءة السور، ويُطيل القراءة في صلاة الصبح إلى آخر ما هو مقرر في الشرع (وعلى المؤذن) أن يصحح ألفاظ الأذان حال النطق بها فلا يتغنّ ولا يحرف، ويقف على آخر كل جملة، ولا يأتي بشيء من البدع كرفع الصوت بالألفاظ التي يسمونها صلاة وسلامًا على النبي (ﷺ) وما شاكلها من الكلمات عقب الأذان أو قبله التي اعتادها كثير من الناس، ولا يفعل شيئًا مما أحدثوه آخر الليل مما يسمونه تسبيحًا، ولا شيئًا مما أحدثوه قبل الجمعة مما يسمونه أولى وثانية بل يقتصر يوم الجمعة على أذان واحد خارج المسجد كما كان في عهد النبي (ﷺ) وأبي بكر وعمر حال جلوس الخطيب على المنبر، ويُمنع رفع الصوت في المسجد باستغفار أو ذكر أو تبليغ إذ مثل هذا المسجد لا يحتاج إلى التبليغ فيه، أو قراءة سور الكهف أو غير ذلك ما عدا رفع الصوت بقراءة العلم على قدر حاجة المتعلمين (وعلى الجملة) يمنع قطعًا فعل أي بدعة في هذا المسجد وسائر المساجد التابعة للجمعية الشرعية المذكورة التي أنا رئيسها الآن سواء كانت تلك المساجد بالأمصار أو القرى وعلى من يتولى رئاسة تلك المساجد بعد وفاتي أن يعمل على ما تقرر، ويمنع من التساهل في إحداث أي بدعة فيها...، وقد شرط الشيخ السبكي تشكيل لجنة تحكيم من عشرة من أعضاء الجمعية الشرعية للفصل في المنازعات التي تقع حول الوقف، وفصل كل عضو يخالف شروط الوقف إذا تكررت المخالفة منه ثلاث مرات^(١).

الرابطة الدينية والخلافة العثمانية:

مما يرتبط بالرغبة في حفظ الدين قيام كثير من مؤسسي الأوقاف بإنشاء أوقافهم أو تخصيص جزء من ريعها للخلافة العثمانية وجيشها؛ باعتبارها الخلافة

(١) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٨٥، م ٣٤، ٧ رجب ١٣٤٤هـ/ ٢١ يناير ١٩٢٦م.

الإسلامية المدافعة عن وحدة الإسلام والمسلمين، ولاسيما فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ الدولة العثمانية، ومن أمثلة ذلك ما شرطه أحمد باشا المنشاوي فى وقفه بأن يُصرف من ريعه " كل عام ألفا جنيه اثنان للفقراء واليتامى والأرامل من عائلات من يُتوفون من عساكر الدولة العلية فى الغزو والجهاد فى سبيل الله، وإعانة على إنشاء السكة الحديدية الحجازية الحميدية^(١) ما دامت تجدد، فإذا تم إنشاؤها كان سبيل صرف كامل هذا النقد للفقراء والأرامل المذكورات، يُبعث لصاحب الخلافة العظمى وعرش الأمانة الأسمى سلطان المسلمين من آل عثمان وهو يأمر بصرفه على جهته". كما جعل مآل وقفه الأهلى بعد انقراض الموقوف عليهم بحيث يكون نصفه على أيتام وأرامل من يتوفون من عساكر الدولة العلية والغزو والجهاد فى سبيل الله، والنصف الباقي لمدارس جمعية العروة الوثقى" وفيما يخص النظر على الوقف عند أيلولته لهاتين الجهتين بالنسبة للجهة الأولى فقد جعله " لمن يصطفيه أمير المؤمنين وسلطان المسلمين من آل عثمان"^(٢).

(١) كان أحمد باشا المنشاوي رئيساً للجنة جمع التبرعات للسكة الحديد الحجازية فى مديرية الغربية.

(٢) وقفية المرحوم أحمد باشا المنشاوي، ص ٦٦، ٧٦، ٧٣. ومن الجدير بالذكر أن مبلغ الألفى جنيه المشروطة كانت ترسل إلى الآستانة، وعندما تأخر إرسالها عن سنة ١٩٠٥م أرسل ديوان الصدارة العظمى فى ٥ صفر ١٣٢٤هـ/ ٣٠ مارس ١٩٠٦م إلى الديوان الخديوي بمصر فاستدعى ناظر الوقف الذى أفاد بوجود بعض المصاعب المالية فى الوقف، واتفق معه على إرسال ربع أو نصف المبلغ المذكور حتى تنتهي هذه الأزمة على أن يرسل المبلغ بعده كاملاً.

دار الوثائق القومية، عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٢٨، دفتر ٣٨ ج ٢، من الديوان الخديوي إلى ديوان الصدر الأعظم، فى ٢٩ ربيع الأول ١٣٢٤هـ/ ٢٢ مايو ١٩٠٦م. كما تفيد وثائق وزارة الأوقاف أنه كان لأحمد باشا المنشاوي وقف باسم " وقف أبي الهدى الصيادي" إلا أنني لم أتمكن من الوقوف على تفاصيله.

وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٦٧، م ١٠٠٠٧، ٢٥ محرم ١٣٥٤هـ/ ٢٨ أبريل ١٩٣٥م.

ولقد لقي الجيش العثماني باعتباره جيش الخلافة الإسلامية اهتمامًا خاصًا من الواقفين الذين جعلوا مآل أوقافهم أو من مصروفات أوقافهم لتصرف في مصالحه، ومن أمثلة ذلك وقف على أفندي فهمي الذي جعل مآل وقفه بحيث " يكون ذلك وقفًا مصروفًا ريعه برأي من يكون رئيسًا للجيش العثماني الإسلامي بمقر الخلافة بالآستانة العلية أو بجهة غيرها من الجهات الإسلامية فيما يلزم للمجاهدين والمحاربين لحفظ وحماية الدين الإسلامي على الدوام والاستمرار"^(١).

وجعلت "الست بيكر هانم البيضاء الجركسية" مآل وقفها بحيث يكون الثلث للطلبة والعلماء والأغراب عن القطر المصري بالأزهر الشريف، والثلثان الباقيين يصرف ريعهما في إنشاء مراكب حربية ويصير منحها للأساطيل الحربية العثمانية الإسلامية، وفي مداواة الجرحى من العساكر المسلمين بالجيش العثماني^(٢)، كما جعلت "البرنيس نوجوان هانم" مآل وقفها على أسطول الدولة العثمانية ورواق الأتراك بالأزهر الشريف^(٣)، وكذلك جعلت "عائشة هانم كريمة عمر بك شريف" مآل وقفها على لوازم الجيش والأسطول العثماني^(٤).

أما أهم الأوقاف التي اهتمت بالجيش العثماني فهو وقف الأميرة فاطمة هانم بنت الخديو إسماعيل وهو المشهور بوقف الجامعة المصرية، إلا أننا إذا نظرنا في مصروفات هذا الوقف لأطلقنا عليه بكل تأكيد "وقف الخلافة العثمانية" نظرًا لأن أكبر مصارفه على جهات تابعة للدولة العثمانية عسكرية كانت أم مدنية، والذي وقفت بموجبه ٣٣٥٧ فدانًا وكسور بمديرتي الدقهلية والجيزة والسراي المعروفة بسراي بولاق

(١) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٣، م ٢٣٨، ٢٥ رجب ١٣٢٢هـ/ ٤ أكتوبر ١٩٠٤م.

(٢) المصدر نفسه، سجل ٥، م ٥٣٠، ٤ ذي القعدة ١٣٢٣هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٩٠٥م.

(٣) المصدر نفسه، بحري، سجل ١٦، م ١٨٣٧، محكمة الإسكندرية، ١٠ ربيع الأول ١٣٢٨هـ/ ٢١ مارس ١٩١٠م.

(٤) المصدر نفسه، مصر، سجل ٣١، م ٣٠٤٢، ٢٩ صفر ١٣٣١هـ/ ٦ فبراير ١٩١٣م.

الذكور، وغيرها من الملحقات، وقد جعلت من وقفها مصروفات لعدد من الأشخاص، وباقي الوقف يُقسم الربيع إلى مائة سهم منها منه أربعون سهماً ترسل " سنوياً لديوان الحربية والبحرية بدار الخلافة الإسلامية والسلطنة العثمانية؛ ليصرف في تعليم أربعة على الأقل من كل جهة، منهما اثنان على الأقل من الضباط أو من تلامذة المدارس المتحصّلين على الشهادات النهائية المدرسية، ويكونوا من المسلمين وذلك بالسوية بين الجهتين المذكورتين ... ممن يُرى تعليمه لناظري البحرية والحربية بدار الخلافة المشار إليها؛ بشرط أن يكونوا من النابعين المتحصّلين على الدرجات العالية أي من الدرجة الأولى والثانية في الدراسة، ومن رعايا الخلافة العثمانية المخلصين للدولة والأمة الإسلامية أيًا كان مقر دار الخلافة الإسلامية سواء كانت بدار السعادة كما هي الآن أو بأي جهة من الجهات الإسلامية، العلوم والفنون والصنائع الحربية البحرية مثل تعليم صناعة المدافع والأسلحة الحربية والسفن البحرية من أحسن وأتقن وأمتن وأحدث طرز يصنع في الممالك الأجنبية، سواء في أوروبا أو أمريكا أو بلاد اليابان أو أي جهة أخرى من الجهات التي تفوق عن غيرها في إتقان ذلك في أي عصر وأي زمن، وفيما يلزم للأربعة المذكورين من المصاريف المدرسية والمأكل والمشرب وغير ذلك مما هو لازم إعطاؤه للتلامذة على سبيل المصاريف الشخصية، وعند استحصّال كل واحد منهم على الشهادة النهائية بين المدرسة التي تعلم فيها ذلك العلم الدالة على أنه صار متقناً للصناعة أو الفن الذي درسه بالمدرسة المذكورة وأصبح عالمًا يمكنه أن يُعلّم غيره بالحكومة العثمانية بدار الخلافة الإسلامية يعود ... ويرسل بدله لتعليم ما ذكر أعلاه ... وهكذا على الدوام حتى تكفي حكومة دار الخلافة بمن تعلموا العلوم المذكورة، وتصبح حكومة الخلافة المذكورة غير محتاجة لتعليم أحد تلك العلوم المرقومة بالمدارس الأجنبية، وما زاد عما يصرف على الأربعة المذكورين يصرف لنظارتي الحربية والبحرية بالسوية على الوجه الآتي، فإذا اكتفت حكومة دار الخلافة بمن تعلم تلك العلوم والفنون والصنائع على وجه ما ذكر يصرف الأربعون سهماً المقررة المذكورة لنظارتي الحربية والبحرية بالسوية، فما يخص نظارة

البحرية من ذلك يصرف في ثمن أدوات لصناعة سفن حربية... من أحسن وأتقن وأحدث طرز وأحسنها مما يصنع في الممالك الأجنبية، وغير ذلك مما يلزم أيًا كان نوع اللزوم، وفي دفع مهايا وأجر الصانع لذلك، وغير ذلك حسب ما يراه من يكون ناظرًا للبحرية، وما يخص نظارة البحرية من ذلك يصرف في صنع مدافع وبنادق وأسلحة وعربات نقل كل ذلك من أحسن وأتقن وأمتن وأحدث طرز وقتها مما يصنع في الممالك الأجنبية على الدوام والاستمرار... أما إذا رُفِت واحد من التلامذة المذكورين من المدارس المذكورة في أثناء الدراسة سواء كان رفته لسوء سلوكه بالمدرسة أو بالخارج، لأنه متكاسل في التعليم فلا يكون للتلميذ المرفوت سوى مصاريف إعادة إلى دار الخلافة... وكل تلميذ ختم وتمم دراسته وأخذ الشهادة النهائية المذكورة وعاد بها إلى دار الخلافة يُعمل له امتحان بديوان البحرية بدار الخلافة الإسلامية والسلطنة العثمانية بمعرفة من لهم معرفة تامة بالعلوم والفنون والصنائع التي تلقاها ذلك التلميذ واستحصل على شهادة بها، ويكون عدد الممتحنين لذلك التلميذ وتعيينهم بمعرفة نظارتي البحرية والبحرية بدار الخلافة المشار إليها، ومتى ظهرت نتيجة الامتحان عن إحراز ذلك التلميذ للعلوم والفنون والصنائع التي تدل عليها الشهادة التي بيده يصرف للتلميذ الذي يظهر أنه أرقى من غيره في الامتحان وأحرز النمر العالية زيادة عن غيره مائة جنيه مصري عن كل سنة أقامها في المدارس الأجنبية... ويصرف لكل تلميذ من التلامذة التي تليه في درجة الامتحان خمسون جنيهًا عن كل سنة من السنوات الدراسية التي أقامها بالمدارس الأجنبية مدة التعليم المذكور...".

كما جعلت الأميرة فاطمة من ريع وقفها " عشرة أسهم من المائة سهم المذكورة تصرف سنويًا للجامعة الكلية الموجودة الآن بالآستانة العلية ومعروفة باسم " دار الفنون " في تعليم التلامذة أولاد المسلمين العلوم والفنون والصنائع، وفي ثمن أدوات التعليم من ثمن كتب وورق وغير ذلك مما يلزم للتعليم بتلك الجامعة، وفي

إرسال اثنين على الأقل من أولاد المسلمين للمدارس العالية بالبلاد الأجنبية عن مقر الخلافة العثمانية لتعليم العلوم والفنون والصنائع الراقية التي لم تكن بتلك الجامعة حينذاك، وصرف ما يلزم صرفه على من يُرسل... مما تدعو إليه الضرورة بتلك الجهة، وكل من تمم دراسته في المدارس العالية الأجنبية، واستحصل على الشهادة النهائية في العلم الذي أُرسِل من أجله وجب عليه أن يعلم ذلك العلم بالكلية التي بدار الخلافة، والتي أُرسِل منها مدة سبع سنوات بالماهية التي تقررها الجامعة أو الحكومة أو نظارة المعارف بدار الخلافة والسلطنة العثمانية بحسب الأصول المتبعة لديها..."^(١)

دور الوقف في الحفاظ على الثروة

كان الحفاظ على أعيان الوقف وتنمية موارده من أهم الأهداف التي حرص الواقفون عليها؛ فقاموا بوضع الشروط التي تتحقق بها أهدافهم، وفي مقدمتها العمل على إيجاد إدارة واعية ومؤتمنة لإدارة الوقف، متمثلة في شروط كثيرة تُحدد مهام نظار

(١) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٢٤، م ٢٢، ٢٨ رجب ١٣٣١هـ/ ٣ يوليو ١٩١٣م؛ ومن الجدير بالذكر أنه في سنة ١٩٢٥ طلبت وزارة الأوقاف من المحكمة الشرعية رد الربع المخصص لهذه الجهات إلى باقي جهات الوقف نظرًا لانتهاؤ الخلافة وهو ما قضت به المحكمة، وقد نشر في الأهرام في يناير ١٩٣٦ عن مقاضاة الجمهورية التركية لوزارة الأوقاف للمطالبة بحقوق تركيا في الوقف، كما تشير التعليقات المنشورة على حجة الوقف في سجلات وزارة الأوقاف أنه أُرسلت صورة من حجة الوقف إلى وزارة الحربية المصرية في ٢٦ يناير ١٩٥٤م، ويبدو أن هذه المصروفات حُولت لدعم الجيش المصري بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

- وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٢٤، م ٢٣٠٠، ٢٨ رجب ١٣٣١هـ/ ٣٠ يوليو ١٩١٣م، وسجل ٥٠، م ٥٥٦١، بتاريخ ٢ رجب ١٣٤٣هـ/ ٢٦ يناير ١٩٢٥م.

- الأهرام، ١٥ يناير ١٩١٣م.

الأوقاف وتقيد عملهم، هذا بالإضافة إلى وضع شروط تمنع المستحقين من الإضرار بالأموال الموقوفة أو ريعها.

وفيما يخص الحفاظ على أعيان الوقف فقد كانت الشروط المتعلقة بهذه المسألة غالباً ما تأتي في صدر شروط الوقف، وفي الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها نلمح تغييرات كثيرة في هذه الشروط ربما بسبب التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية، ومن أمثلة هذه الشروط المتعلقة بالحفاظ على أعيان الوقف اشتراط أن يبدأ من ريع الوقف في المحافظة على ما به من آثار كما في وقف "السيدة خديجة بهية هانم كريمة على برهان باشا"^(١).

وبالنسبة لنظائر الأوقاف فقد رأينا بعض الواقفين يعطونهم الحرية الكاملة في إدارة الوقف ما دامت أعمالهم لا تخالف أحكام الشريعة، ومن أمثلة ذلك الوصية التي حررها الشيخ محمد الإنبائي شيخ الأزهر في ١١ شوال ١٣١٣هـ/ ٢٥ مارس ١٨٩٦م الخاصة بوقفه حيث أقام الشيخ الإنبائي السيد أحمد بك الحسيني وصياً بعد وفاته "على تركته ومن يوجد له من الأولاد يقوم الموصى المذكور في تلك التركة فقام نفس حضرة المشهد... ويتصرف فيها بجميع أنواع التصرفات التي قررتها أحكام الشريعة الغراء... ولا يكون مسئولاً ولا ضامناً في ما تبيحه الأحكام الشرعية... ولا يجوز لأحد من الموقوف عليهم أن يدعيه ولا أن يخاصمه بل إن قول الناظر المذكور يكون مقبولاً ومصدقاً فيه مهما كان ما دام عمله في ذلك كله موافقاً للأحكام الشرعية"^(٢). إلا أن معظم حجج الأوقاف لا تخلو من الشروط المقيدة لعمل الناظر وتحدد علاقته بالوقف والمستحقين، ومن أمثلة هذه الشروط ما ورد في وقف أحمد حمدي باشا والذي نص على أنه "لا يجوز له (أي الناظر) أن يستأجر أرض الوقف كلها أو بعضها

(١) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٢٩، م ٢٥، ٥ شعبان ١٣٣٢هـ/ ٢٨ يونيو ١٩١٤م.

(٢) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ١٠، م ١١٠٨، ١١ شوال ١٣١٣هـ/ ٢٥ مارس ١٨٩٦م.

لنفسه... ولا أن يتهاون في شروط الوقف أو يؤخر عملاً يستوجب ضرراً للوقف أو تقليل ريعه، كما لا يجوز له أن يغتال شيئاً من استحقاق المستحقين؛ فإن خالف شيئاً ما كان محروماً من النظر على الوقف" وحدد الواقف للناظر أيضاً طريقة التعامل مع المستحقين بأن يأخذ إيصالات منهم بما يسلمه إليهم، وأن يُقدم حساب الوقف للمستحقين في كل سنة للتصديق عليه متى رأوا صحته^(١)، وبذلك أصبح عمل الناظر تحت رقابة كاملة من المستحقين.

وحرصاً على أموال الوقف، وعدم تسربها إلى أيدي غريبة لاسيما الأجانب أو الخاضعين للحمايات الأجنبية، فقد اهتم مؤسسو الأوقاف بوضع شروط تحول دون ترتيب أي حقوق على أعيان الوقف كالإيجار الطويل أو الحجز استيفاء لرهن أو دين، ومن أمثلة ذلك وقف على بك جنيد الذي اشترط على من يتولى النظر على وقفه "أن لا تؤجر أعيان الوقف زيادة عن سنة في العقارات وثلاث في الأطيان"^(٢) كما اشترط السيد حسن هاشم وهو من علماء الأزهر على ناظر وقفه "أن لا يؤجر الأطيان الموقوفة المذكورة أكثر من ثلاث سنوات لا بعقد ولا بعقود، وأن لا يؤجرها لمماطل أو لذي شوكة، ولا لمن يتعسر استخلاص الأجرة منه"^(٣). كما شرط محمد بك خطاب في وقفه أنه "لا يجوز مطلقاً لأحد من النظار أو المستحقين في هذا الوقف أن يؤجر الموقوف أو حصة منه لمدة تزيد عن سنة واحدة، ولا أن يؤجر لمماطل ولا لذي شوكة ولا لمن يكون مشهوراً بالحيل وعدم دفع الحق لذويه، وكل عمل مخالف لذلك فهو باطل ولاغ"^(٤).

(١) المصدر نفسه، سجل ١٢، م ١٢٩٦، ١٦ صفر ١٣٢٧هـ/ ٨ مارس ١٩٠٩م.

(٢) المصدر نفسه، سجل ١٢، م ٣٣٣، ٢٢ محرم ١٣٢٣هـ/ ٢٨ مارس ١٩٠٥م.

(٣) المصدر نفسه، سجل ٤، م ٤٠٧، ٢٨ جمادى الثانية ١٣٢٠هـ/ ١ أكتوبر ١٩٠٢م.

(٤) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٧٢، م ٣٤، ٥ رجب ١٣٤٠هـ/ ٢٤ مارس ١٩٢٢م.

وللحيلولة دون سيطرة الأجانب على الأوقاف أو جزء من ريعها فقد اشترط كثير من الواقفين ألا تؤجر أعيان الوقف للخاضعين للحمايات الأجنبية، ومن أمثلة ذلك وقف أحمد حمدي باشا الذي اشترط على الناظر ألا يؤجر أيًا من أعيان الوقف "لذي شوكة أو محتتم بحماية أجنبية"^(١) بل امتد المنع ليشمل عدم توظيف أحد المتمتعين بالحمايات الأجنبية في أي أعمال تتعلق بالوقف، ومن أمثلة ذلك وقف "حسن أفندي شرافي بن علي" الذي اشترط فيه على ناظر وقفه "ألا يؤجرها إلى أحد من ذوى الحمايات الأجنبية" وأن يُوظف من يساعده في أعمال الوقف "بشرط ألا يكون من ذوى الحمايات الأجنبية"^(٢).

ولما كانت الديون والرهون سببًا في وقوع تلك الأراضي والعقارات الموقوفة تحت سيطرة الأجانب، وخوفًا من توقيع الحجز على أعيان الوقف استيفاء لتلك الالتزامات فقد حرص مؤسسو الأوقاف على سد هذه الثغرات، ومن ذلك وقف "يوسف أفندي علي" الذي شرط فيه "أن كل من تداين من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم أو حكم عليه بدين ولم يؤده لمداينه حتى تسبب من ذلك شروع رب العالمين في طلب توقيع الحجز على أعيان الوقف المذكور أو على ريعه أو على ما يستحقه منه المديون من أهله فيكون حينئذ المديون مخرجًا من هذا الوقف ولا يستحق منه شيئًا لا باستحقاق ولا بنظر ولا بغير ذلك مطلقًا قبل شروع رب الدين في طلب توقيع الحجز المذكور بشهر حتى لا يصادف طلبه وجهًا مرعيًا، ويعير الناظر على هذا الوقف ما يحتاجه المديون المحروم المذكور من النفقة والكسوة بحسب حالته الضرورية... ويصرف باقيه أعني نصيب المحروم لمن يستحق نصيبه بعده على فرض موته... فإن برئ من دينه عاد له نصيبه المحروم منه واستحقه كما كان، وإن عاد بعد ذلك

(١) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ١٢، م ١٢٩٦، ١٦ صفر ١٣٢٧هـ/ ٨ مارس ١٩٠٩م.

(٢) المصدر نفسه، قبلي، سجل ١، م ١٧، محكمة الفيوم، ٢٤ ذي الحجة ١٣٢٠هـ/ ٢٤ مارس ١٩٠٣م.

للدين عاد للحرمان أيضًا من نصيبه... وهكذا^(١). بينما رأى بعض الواقفين حرمان المستحق في الوقف مطلقًا إذا قام بالاستدانة أو الرهن بما يضر الوقف، ومن أمثلة ذلك وقف الأمير يوسف كمال الذي شرط فيه "أنه ليس لأحد حق مطلقًا في توقيع الحجز على أعيان هذا الوقف ولا شيء فيها ولا على أي شيء من ريعه لا بحكم قضائي ولا بأي وجه كان بحيث أن كل من تداين من مستحقي هذا الوقف بدين وثبت عليه بحكم قضائي ولم يؤده لربه وترتب على عدم أدائه له رفع دعوى عليه من صاحب الدين... وترتب عليه توقيع الحجز على استحقاق المدين المذكور في هذا الوقف أو على شيء من أعيانه أو من ريعه فيكون هذا المدين مخرجًا ومحرومًا من هذا الوقف، وليس له حق فيه لا باستحقاق ولا بنظر ولا بغيرهما قبل توقيع الحجز عليه بثلاثين يومًا حتى لا يصادف طلب توقيع الحجز محلاً، ويكون ما يستحقه ذلك المدين من هذا الوقف سواء كان كله أم بعضه والنظر على هذا الوقف إن كان هو الناظر عليه لمن يستحقهما بعده بفرض موته من الموقوف عليهم..."^(٢).

وقد كانت هذه القيود التي وضعها الواقفون وسيلة لمقاومة أحكام القانون المدني الذي بدأ العمل به في مصر اعتبارًا من سنة ١٨٨٣م والمستمدة من القانون الفرنسي حيث أن مصادر الثروة الرئيسية في مصر المتمثلة في الأراضي والعقارات أصبحت عرضة للتسرب إلى أيدي الأجانب بطرق مختلفة أهمها نزع الملكية وفاء لديون الرهن العقاري، كما زاد في أوائل القرن العشرين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لكي يتم استثمارها في بنوك الرهونات، وقامت هذه البنوك بالاستيلاء على مساحات كبيرة من

(١) دار الوثائق المصرية، محكمة مصر الشرعية، وقف، سجل ٣، م ٢٦٠، ٦ رمضان ١٣٢٢هـ/ ١٣ نوفمبر ١٩٠٤م، ونجد مثل هذه الحالة أيضًا في وقف راشد بك فهمي.

وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٧، م ٧٧٤، ٣ صفر ١٣٢٥هـ/ ١٧ مارس ١٩٠٧م.

(٢) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٦٨، م ٢٦، ١٩ رجب ١٣٣٩هـ/ ٢٩ مارس ١٩٢١م.

الأراضي الزراعية والعقارات استيفاءً لديونها، ووصل خطر هذه البنوك إلى أعماق الريف، فكانت الأوقاف من الوسائل الرئيسية التي لجأ إليها المصريون لمواجهة تسرب رؤوس الأموال المصرية إلى الأجانب، فكان نظام الوقف في قلب عملية الجهاد الوطني ضد الاستغلال الأجنبي^(١).

الأوقاف والتعليم

كان للتعليم النصيب الأوفر في الأعمال الخيرية التي حرص مؤسسو الأوقاف على تدعيمها والنهوض بها، سواءً كان هذا التعليم تقليدياً كالتعليم في الكتاتيب أو الأزهر، أم عصرياً كما كان يطلق عليه سواء في المدارس الحكومية (الأميرية) التي كانت تديرها نظارة المعارف، أم المدارس الخاصة التي أنشأها الواقفون، وحرصوا على تضمين أوقافهم شروطاً لإدارتها ومناهج التعليم فيها، ولسنا هنا في مجال حصر لهذه الأوقاف؛ لكثرتها وانتشارها في مختلف أنحاء مصر، ولكننا سنلقي الضوء على نماذج من هذه الأوقاف التي اهتمت بتطوير التعليم، والرغبة في إدخال مناهج ونظم تعليمية جديدة، ومن أمثلة ذلك إبراهيم بك أحمد الذي أنشأ وقفه على المدرسة الخيرية الإسلامية بقنا " للإسهام في إقامة شعائرها لتعليم العلوم النافعة لبني الإنسان بها من الخط والقرآن الشريف، وغير ذلك من علوم الرياضة واللغات التي يحصل بها لعقول أبناء الوطن التدريب والتنقيف"^(٢)، ومنها وقف حسن بك يوسف الذي شرط في

(١) إبراهيم البيومي غانم، الأبعاد الإنسانية والدولية لنظام الوقف الإسلامي تجارب تاريخية ونماذج تطبيقية، بحث مقدم إلى مؤتمر الشارقة للوقف الإسلامي والمجتمع الدولي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، أبريل ٢٠٠٥م، ص ١٢، ١٣.

(٢) وزارة الأوقاف، قبلي، سجل ٢، م ١٤١، محكمة دشنا، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٣١٨هـ/ ٢٢ يوليو ١٩٠٠م.

مدرسته التي أنشأها "أن تعلم العلوم الدينية الإسلامية الشرعية من قرآن وفقه وحديث وخط وحساب، وغيرها من العلوم الحديثة التي لا يمنع الدين الإسلامي في تعليمها لهم، مع مراعاة تقديم أولاد الأغنياء الذين أصبحوا فقراء عن غيرهم"^(١).

أما "زينب هانم نبراوي فقد جعلت مآل وقفها لإنشاء مدرسة باسمها لتدريس العلوم الشرعية وعلوم اللغة والهندسة والرسم، وخصوصاً تاريخ مصر والعرب وإحدى اللغات"^(٢).

وعلى النقيض من ذلك نرى أن بعض الواقفين اشترطوا ألا يتجاوز أبنائهم مستوى معين من التعليم ومنع تدريس مواد معينة، ومن ذلك محمد بك خطاب المحامي . الذي أشرنا إليه سلفاً . حيث اشترط "أن يُكتفى بتعليم برلنته كريمة الواقف وباقي الموقوف عليهم من ذرية الواقف ونسله وعقبه الإناث القراءة العربية البسيطة سواء كانت الكتابة حروفاً متقطعة أو متصلة ببعضها ببعض، ولا يتحتم عليها ولا على باقي ذرية الواقف الإناث تعليم لغة من اللغات الأجنبية مطلقاً، أما ذرية الواقف الذكور الموقوف عليهم فيكون تعليمهم بحسب ما يقتضيه بروجرام ونظام المدارس الذين يتعلمون فيها..."^(٣). وربما كان ذلك مخافة أن يكون تعليم اللغة الأجنبية عاملاً مساعداً لابنته برلنته أو غيرها من الإناث لمغادرة مصر والإقامة في أوروبا، وقد رأينا الشروط التي وضعها في وقفه الخاصة بتقييد حرية سفرهم إلى الخارج، ومن الجدير بالذكر أن محمد بك خطاب قد جعل مآل وقفه عند التعذر "على رعاية الفقراء

(١) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٣٠، م ١٢، ١٥ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ/ ١٢ مارس ١٩١٤م.

(٢) وزارة الأوقاف، بحري، سجل ١٥، م ١٧٨٩، محكمة ميت غمر، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ/ ٢٢ مايو ١٩٠٩م.

(٣) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٢٩، م ١٠، ١٩ صفر ١٣٣٢هـ/ ١٦ يناير ١٩١٤م.

والمساكين واليتامى والمحتاجين وتربية أولادهم وتعليمهم العلوم التي تتناسب حالة وقتهم...^(١).

وقد أولى كثير من الوقفين تعليم البنات اهتمامًا خاصًا، ومن أقدم هذه الأوقاف وقف "الست رمز عشيق هانم البيضا الجركسية معتوقة إسماعيل باشا خديوي مصر" والذي جعلته من بعدها وقفًا " لأول مدرسة لتعليم البنات الفقيرات المسلمات القراءة والكتابة وحفظ القرآن الشريف...^(٢). أما نجبية هانم كريمة إبراهيم باشا إلهامي ابن عباس الأول " فقد جعلت من وقفها مبلغ ١٢٠٠ جنيهاً " تصرف في كل سنة في إدارة مدرسة تنشأ بمصر القاهرة تُسمى مدرسة أم المحسنين للبنات، وتكون معدة لتعليم مائة تلميذة من البنات المسلمات الفقيرات بها مجانًا العلوم العربية، وحفظ ما تيسر من القرآن الشريف والعلوم الدينية الشرعية والتدبير المنزلي والأشغال اليدوية، ويكون إحضارهن من ذوى البيوت التي أحنى عليها الدهر، وليس لعائلتها ما يمكن من دفع المصاريف المدرسية ... ويكون صرف المبلغ المذكور على الوجه الآتي:

- خمسمائة وثمانية وستون جنيهاً ماهية لمن تعين ناظرة للمدرسة المذكورة.
- ستة وتسعون جنيهاً ماهية مدرس لتعليم اللغة العربية والعلوم الدينية .
- ستون جنيهاً ماهية مدرس للغة العربية وحفظ التلميذات ما تيسر من القرآن الشريف، ويكون اختيار هذين المدرسين من الرجال المشهود لهم بالتقوى والصلاح والأمانة، بشرط أن لا يقل سن الواحد منهما عن الخمسين سنة.
- ستون جنيهاً ماهية لمن تعين لتعليم التدبير المنزلي.
- ستون جنيهاً لمن تعين لتعليم الأشغال اليدوية.

(١) المصدر نفسه، م ١٩، ١٦ جمادى الأولى ١٣٣٢هـ/ ١٢ أبريل ١٩١٤م.

(٢) المصدر نفسه، إشارات، سجل ٨٤، م ٥٣٧، ٢٨ ذي القعدة ١٣١٥هـ/ ١٩ أبريل ١٨٩٨م.

- ستون جنيهاً ماهية لمعلمة تعلم العربي.
- ستون جنيهاً ماهية لمن تعين حكيمة بالمدرسة المشار إليها تكون حائزة للشهادة الطبية التي تؤهلها للاشتغال بصناعة الطب ... فإنه لم توجد حكيمة أنثى حائزة لتلك الشهادة فيعين في هذه الوظيفة رجل من الأطباء المصريين المسلمين يكون مشهوراً بالتقوى والأمانة بشرط أن لا يقل عمره عن خمسين عاماً... ثم فصلت بعد ذلك في مرتبات خدمة وعمال المدرسة، وفي نهاية المصروفات جعلت "خمسة جنيهاً في عمل احتفال سنوي في آخر كل سنة عند امتحان التلميذات، وعندئذ يباع ما يكون موجوداً من الأشغال اليدوية ويصرف ثمنه للتلميذات..."^(١).

وقد حرص كثير من مؤسسي الوقفيات بمدارسهم التي أنشأوها ليس على مجانية التعليم فقط، وإنما على التكفل باحتياجات التلاميذ من أدوات تعليم وتغذية ورعاية طبية، وإعانات نقدية لم تقتصر فقط على فترة وجودهم بالمدرسة ولكن بعد تخرجهم منها، ومن أمثلة ذلك وقف الست دلبرون هانم شكري التي جعلت من مصروفاته ريع ١٢٠ فداناً سنوياً في شئون المدرسة التي أنشأتها للبنات الفقيرات، ولم تكتف بتعليم البنات بل جعلت لكل تلميذة كسوة تصرف ثلاث مرات سنوياً "يراعى ملاءمتها للمظهر الإسلامي"، وكذلك جعلت للمدرسة نظاماً خاصاً في طعام التلميذات طوال العام، كما أنها جعلت في مصروفات المدرسة مبلغاً يصرف سنوياً لعمل احتفال لتكريم التلميذات النابغات، واهتمت أيضاً بخريجات المدرسة فجعلت لكل منهن إعانة لا تزيد عن عشرين جنيهاً بشرط إتمامها دراستها وتصرف لها بعد ثبوت الزواج وذلك مساعدة لها وترغيباً في زواجها^(٢).

(١) المصدر نفسه، وقف، سجل ٨١، م ١٨، ٢٠ رجب ١٣٤٣هـ / ١٤ فبراير ١٩٢٥م.

(٢) المصدر نفسه، وقف، سجل ٨٤، م ١٢، ١٥ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ / ١ ديسمبر ١٩٢٥م.

ومن ناحية أخرى قام بعض مؤسسي الأوقاف بعمل أوقاف بشرط تعليم الذكور دون الإناث، ومن أمثلة ذلك محمد بك الأزهري الذي جعل من جهات وقفه بعد انقراض الموقوف عليهم "ستة قراريط يصرف ريعها في تعليم أولاد ذكور من المسلمين العلوم العصرية بالمدارس الأميرية من أجر تعليم بالمدارس وكسوتهم وغير ذلك مما يحتاجون إليه إلى أن يتم كل واحد منهم العلوم العصرية ويأخذ شهادة الليسانسيه بمدرسة الحقوق أو شهادة الدبلومة من مدرستي الطب والمهندسخانة المصرية وكل واحد منهم ينتهي من تلقى العلوم على وجه ما ذكر يحل محله آخر وهكذا على الدوام والاستمرار..."^(١).

وقام الأمير إبراهيم حلمي ابن الخديو إسماعيل بإنشاء وقفه وجعل من مصروفاته الخيرية "خمسة عشرة في المائة في إيجاد وإنشاء مدرسة ابتدائية ... على مثال مدارس الحكومة المصرية ... والتعليم فيها يكون مجاناً للذكور دون الإناث من أولاد المسلمين من أهالي مركزي منيا القمح وبلبيس فقط، وعلى حساب برامج التعليم والأنظمة المتبعة في مدارس وزارة المعارف إنما يجب أن يلاحظ ضرورة إعطاء دروس خاصة للطلبة في مبادئ الديانة الإسلامية وحفظ ما تيسر من القرآن الشريف، وإعداد مصلاة خاصة في المدرسة لأداء فرائض الصلاة في أوقاتها تحت إرشاد أحد المعلمين الأتقياء ... وجميع الأدوات المدرسية من حجر وورق وأقلام، وغيرها من الأدوات تصرف للتلاميذ مجاناً، أما الكتب فتكون على حسابهم الخاص، واختيار الناظر والمعلمين اللازمين لهذه المدرسة والمكاتب الأولية الآتي ذكرها يكون بواسطة وزارة المعارف... ويصرف من ذلك عشرة في المائة لإيجاد وإنشاء أربعة مكاتب أولية في كل من نواحي وعزب ميت حبيب وكفر العوضي وميت جابر والحوض الطويل وعزبة السراحة في كل من الجهات الأربع المذكورة مكتب ... يعلم فيه أولاد المسلمين مجاناً الذكور دون الإناث القراءة والكتابة العربية ومبادئ اللغة العربية والخط وتلاوة

(١) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ١٤، م ١٥١٧، ٢٤ صفر ١٣٢٨هـ / ٦ مارس ١٩١٠م.

وحفظ ما تيسر من القرآن الشريف والحساب ودروس الإنشاء وتدبير الصحة ومبادئ الديانة الإسلامية وبت روح الأخلاق الشريفة في نفوسهم، ويكون النظام في هذه المكاتب على حسب النظام الذي تضعه وزارة المعارف... إلا أنه يجب أن يجعل في كل مكتب ... قسم خاص لحفظ القرآن جميعه وتجويده تجويدًا تامًا بالتحفة والجزرية، ويصرف لكل طالب ناجح في هذا القسم في الامتحان الذي يعمل لذلك سنويًا جنيهان اثنان في كل سنة وبشرط أن لا يقل عدد طلبة هذا القسم عن عشرة أشخاص، وأن لا تتجاوز مدة الطالب في هذا القسم لذلك أكثر من خمس سنوات^(١).

الاهتمام بالتعليم الفني:

كان الاهتمام بالتعليم الصناعي الفني، وحاجة البلاد للأيدي العاملة الماهرة مطلبًا ملحًا لنهضة البلاد وتقدمها، وهو ما أدركه كثير من الأثرياء فقاموا بإنشاء مدارس صناعية لتخريج الأيدي العاملة الماهرة، ومن أول هذه الأوقاف وقف "أسماء هانم زوجة حسين باشا واصف محافظ عموم القنال"^(٢) الذي أنشأته في سنة ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م وجعلت من مصروفاته "٥٥٣٥٠ قرشًا في كل سنة في مصالح ومهمات ولوازم المدرسة التي ستنشئها الواقعة بمصر المحروسة، وتسمى بالمدرسة الواصفية، وتعد لتعليم الصناعات التي يكثر الاحتياج إليها بحسب كل زمان ولا يوجد في القطر المصري من أهلها عدد وافر حتي يتسنى بذلك انتشارها واتساع أرزاق التلامذة الذين سيتعلمونها..."^(٣).

(١) دار الوثائق اليومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٨٢، م ١٤٩، ٢٠ ربيع الأول ١٣٤٤هـ / ١٨ أكتوبر ١٩٢٥م.

(٢) ينظر ترجمة حسين باشا واصف في: زكي فهمي، مرجع سابق، ص ص ٣٤٤ - ٣٤٧.

(٣) دار الوثائق اليومية، مصر الشرعية، إسهادات، سجل ٩٩، م ٥٠٠، ١١ محرم ١٣١٧هـ / ٢١ مايو ١٨٩٩م.

وقد انتشرت المدارس الصناعية في أنحاء القطر المصري التي شكلت الأوقاف المصدر الرئيسي لها ومن أمثلة هذه المدارس:

- مدرسة أحمد باشا المنشاوي بطنطا التي أسسها سنة ١٣٢٢هـ / ١٩٠٣م وجعلها تابعة للجمعية الخيرية الإسلامية، ووضع برنامجها لتعليم "العلوم والفنون والصناعات اليدوية، وما يرشد لاكتساب مكارم الأخلاق والآداب والكمالات حتى يصير هؤلاء المتعلمون ذوى عرفان لهجة للزمان كتبة حسبة صنعة برعة ذوى بصيرة وقادة وفكر نقادة ...". كما جعل جزءاً من وقفه على "مصالح ومهمات ولوازم المدارس التي تعلم الناس الصنائع والعلوم والفنون والعقائد الدينية الإسلامية والواجبات الشرعية التابعة لجمعية العروة الوثقى الخيرية بالإسكندرية" كما أنشأ أيضاً مدرسة صناعية بناحية السنطة بالغربية أعدها "لتعليم الناس الصناعة الشرقية والغربية" هذا بالإضافة إلى تبرعاته للمدارس الصناعية الموجودة، ومنها مدرسة محمد علي الصناعية^(١)، وقد كان لهذه الأوقاف والتبرعات صدق كبيراً حيث أرسل مصطفى رياض باشا إلى أحمد باشا المنشاوي: "سلام وثناء عليك يا من عرفت كيف تصرف الأموال وكيف تخدم الأوطان وكيف تتقدم البلاد، إنني كثيراً ما تمنيت الخير وكثيراً ما حبيت فيه وكثيراً ما ناديت الأمة المصرية إلى جمع الأموال لتأسيس المدارس العلمية والصناعية وبعد أن أوشك اليأس أن يستولي عليّ رأيك أيها الشهم الكريم وقفت مائة فدان على مدرسة محمد علي الصناعية. فعملك هذا جدد فيّ الآمال، وحببني في الأمة المصرية بأجمعها لوجود مثلك، وجعلني أعتقد بأن أغنياء الأمة سيقفون بك في هذا العمل الجليل الذي قمت به لتعلمهم ما يجب على الأغنياء نحو وطنهم، وكتبت لسعادتك من آيات

(١) وقفية المرحوم أحمد باشا المنشاوي، ص ص ٥٠، ٥٩، ٦٧، مجلة المنار، ١٦ ربيع الأول

١٣٢١هـ / ١٢ يونيو ١٩٠٣م.

الشكر ما تستحقه من الله والأمة ثم جاءني كتاب من سعادتك ينبئني بأنك أيها البار بوطنك وقفت ثلاث مائة فدان على جمعية العروة الوثقى، فالحق يقال: إن حبك لبلادك وكرم نفسك وسخاء يدك أدهشني إعجاباً بهمتك العالية وحسن عاطفتك للخير نحو أمتك؛ لأنني لم أر مصرياً جاد بما جدت به، وستشكر الأجيال المستقبلية على فضلك هذا كما شكرتك الأمة بأسرها" وقال السيد محمد رشيد رضا: " حق علينا أن نعترف الآن بأن أحمد باشا المنشاوي هو أول غني يفتخر المصريون بكرمه الحميد وإحسانه النافع بل هو مفخرة لجميع المسلمين الذين صار أغنيائهم في هذه القرون يخلون بالدرهم في طريق المعارف وما دون المعارف من الخير، يبذلون القناطير المقنطرة في الإسراف والمخيلة، والتمتع بالشهوات التي تفسد الأخلاق والآداب، وتضعف الأمة بذهاب ثروتها والإدلاء بها إلى الأجانب"^(١).

- مدرسة دمنهور بالبحيرة، حيث أوقف الأمير حسين كمال في سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٨م مساحة قدرها ٧٦ فداناً لإنشاء مدرسة صناعية بمدينة دمنهور لتعليم الفنون والصنائع والارتقاء بها في هذا الإقليم^(٢).

- مدرسة الأقصر الصناعية، ففي سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م قام مجموعة من أهالي الأقصر بوقف ١٨ فداناً بصرف ريعها على المدرسة المذكورة على ما يلزمها حتى تكون معدة لإدارة رسالتها على الوجه الصحيح^(٣) وقام عدد من

(١) مجلة المنار، ١٦ ربيع الثاني ١٣٢١هـ/ ١٢ يوليو ١٩٠٣م.

(٢) وزارة الأوقاف، بحري، سجل ١٠، م ١٠٨٥، محكمة إيتاي البارود، في ٤ ذي الحجة ١٣٢٥هـ/ ١٨ يناير ١٩٠٨م.

(٣) المصدر نفسه، قبلي، سجل ٩، م ٨٠٢، محكمة الأقصر، ٧ رجب ١٣٢٦هـ/ ٤ أغسطس ١٩٠٨م.

الأهالي بعمل أوقاف أخرى على هذه المدرسة في سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م^(١)

- مدرسة نجع حمادي حيث قام عدد من أهالي نجع حمادي في سنة ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م بعمل عدد كبير من الأوقاف بحيث تصرف على مصالح ومهمات مدرسة الصنائع بنجع حمادي، في لوازمها من خدم وموظفين وأدوات مساعدة التلاميذ، وكل ما يلزم لها^(٢).

- مدرسة طوخ، ففي سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م قام مجموعة من الأهالي بمديرية القليوبية بإنشاء "وقف المدارس الصناعية والزراعية الأهلية" بغرض تشجيع التعليم الصناعي والزراعي، واشترط مؤسسو الوقف أن يبدأ صرف الربح على المدرسة الصناعية بطوخ ثم على ما يستجد من مدارس أخرى بمديرية القليوبية^(٣).

الأوقاف والآثار والفنون:

من المجالات الجديدة التي دخلت في نظم التعليم في مصر دراسة الفنون الجميلة والتي يرجع الفضل في إدخالها إلى مصر إلى الأمير يوسف كمال حيث أنشأ مدرسة الفنون الجميلة التي افتتحت في ١١ ربيع الأول ١٣٢٦هـ/ ١٢ مايو ١٩٠٨م،

(١) المصدر نفسه، سجل ١١، م ١٠٠١، في ١٩ ربيع الأول ١٣٢٨هـ/ ٣٠ مارس ١٩١٠م. المصدر نفسه، ومسلسلة ١٠٣٧، محكمة قنا، في ١٨ جمادى الأولى ١٣٢٨هـ/ ٢٧ مايو ١٩١٠م.

(٢) جميع حجج هذه المدرسة صادرة من محكمة نجع حمادي، وهي محفوظة في: وزارة الأوقاف، قبلي، سجل رقم ٨، من مسلسلة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٨ رجب ١٣٢٦هـ/ ١٥ أغسطس ١٩٠٨م، إلى رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٦ شعبان ١٣٢٦هـ/ ١٢ سبتمبر ١٩٠٨م.

(٣) المصدر نفسه، بحري، سجل ٥٢، م ٥٦٠٩، محكمة نوي، ٢٨ صفر ١٣٢٧هـ/ ٢٠ مارس ١٩٠٩م.

ووقف عدد من الأوقاف عليها، بالإضافة إلى قيامه بوقف عدد كبير من التحف والقطع الأثرية إلى دار الآثار العربية بالقاهرة. ففي جمادى الأولى ١٣٢٧هـ/ يونيو ١٩٠٩م قام الأمير يوسف كمال بإنشاء أول وقف ليكون: " من بعده يكون ذلك وقفًا مصروفًا ريعه فيما يلزم لتدريس وتعليم مائة وخمسين تلميذًا: يكون الثلثان منهم من المصريين، والثلث من الأجانب غير المصريين بدون الالتفات للجنسية والدين، ويكون تعليمهم مجانًا بدون استثناء أحد منهم في العلوم العصرية التي منها الخطوط العربية .. وعلم الحساب، وأشغال العمارات والتصميمات والرسومات والنقوشات البارزة، وغير ذلك من العلوم الجاري تدريسها بالمدرسة التي أحدثها دولة الواقف وسماها بمدرسة الفنون الجميلة وجعل مقرها الآن بشارع درب الجماميز بمصر...".

وقد شرط الأمير يوسف كمال لمن يقوم بالتدريس في المدرسة " أن يكون من الفرنسيين والإيطاليين المشهود لهم بالمهارة في الفن الذي يدرسه، ويكون بيده شهادة تدل على خبرته، ومن المصريين أصحاب الكفاءات الذين معهم الشهادات الدالة على كفاءتهم وتكون شهاداتهم من المدارس العليا، ويكون من يقوم بتدريس اللغة الفرنسية والحساب والخطوط وغيرها من باقي العلوم من الوطنيين دون سواهم".

وقد حدّد الأمير يوسف كمال خطة الدراسة التي تسير عليها المدرسة، وشرط أن لا ينقص شيء من العلوم التي يتم تدريسها أثناء حياته، والذي نص على أنه سيقوم بتوثيقه في حياته لدى إحدى المحاكم المختلطة.

وتشجيعًا للطلاب على التفوق شرط " أن يعمل سنويًا امتحان لجميع تلامذة المدرسة المذكورة، ويعطي للتلميذين الأول والثاني الناجحين فيه من الفرقة العليا من كل قسم من أقسام المدرسة المذكورة مدالية من البرونز يكتب على أحد وجهيها "إنا فتحنا لك فتحًا مبينًا"، وعلى الوجه الآخر تذكّار من الأمير يوسف كمال ويوضع تحت اسم دولته تاريخ افتتاح المدرسة... ثم يرسل التلميذان الأول والثاني اللذان تمما دراستهما بالمدرسة المذكورة... إلى بلاد فرنسا أو إيطاليا مجانًا، وإدخالهما بإحدى

مدارس تلك البلدان ... بمصاريف من ريع هذا الوقف إلى مدة ثلاث سنوات أو المدة التي تراها نظارة المعارف المصرية في مصلحة كل تلميذ لتنميط دراسته في المدرسة التي يدخل فيها من مدارس بلاد فرنسا أو إيطاليا بدون تكليفه بشيء من مصاريفه وهكذا يعمل في كل سنة ...^(١).

وبعد أيام من إنشاء هذا الوقف أوصى الأمير يوسف كمال بمبلغ عشرة آلاف جنيهًا ذهبًا مصريًا لبناء المدرسة بما يليق لها على أرض السراي المملوكة له، على أن تكون الأرض وبناء المدرسة وقفًا خيريًا^(٢).

وحرصًا على تطوير مناهج الدراسة بالمدرسة قرر الأمير يوسف كمال في سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م إجراء بعض التغييرات في الوقف الأول فحدد العلوم التي يدرسها طلاب البعثات التي توفدها المدرسة وهي "الرسم بالبوية والنقش البارز والعمارة فقط" كما منح مجلس إدارة الجامعة المصرية وناظر الوقف حق زيادة طلاب البعثات ما دامت موارد الوقف كافية، ونظم إرسال البعثات بحيث لا توفد بعثة إلا بعد انتهاء الأولى من دراستها ووضع شروطاً لطلاب البعثات حتى يتحقق الهدف من إرسالهم، ويحصلون على الشهادات التي أرسلوا لنيلها^(٣).

وفي جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ مايو ١٩١١م غيّر الأمير يوسف كمال في شروط وقفه فجعل النظر من بعده لك لمن يكون ناظرًا لنظارة المعارف، وقرر أن " يكون الحق لنظارة المعارف في تبديل وتغيير بعض مواد بروجرامات التعليم المذكورة بشرط أن لا يغير ذلك التبديل والتغيير فكرة دولة المشهد المشار إليها بشأن المدرسة

(١) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، إشارات، سجل ٢٥٦، م ١١٢٠، ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ/ ٣ يونيو ١٩٠٩م.

(٢) المصدر نفسه، سجل ٢٥٧، م ١٢٤٧، ١٨ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ/ ٧ يونيو ١٩٠٩م.

(٣) المصدر نفسه، وقف، سجل ١، م ٣، ٢١ محرم ١٣٢٩هـ/ ٢٢ يناير ١٩١١م.

المذكورة من أنها تكون مدرسة الفنون الجميلة... وأن يكون عدد ما يرسل لأوروبا من تلامذة المدرسة المذكورة بحسب ما يسمح به إيراد الوقف المذكور، وبشرط ألا يسوغ للنظارة المذكورة أن تصرف شيئاً من ريع هذا الوقف على مدرسة من المدارس التابعة لها غيرها، ولو كانت تلك المدرسة معنونة بمدرسة الفنون الجميلة^(١).

وقد قام الأمير يوسف كمال فى محرم ١٣٣٢هـ/ ديسمبر ١٩١٣م بوقف سرايته المعروفة بـ "الأودة" بناحية المطرية، وجميع ما بها من القطع الأثرية والتحف - والتي ورد تفصيلها فى حجة الوقف فى عشر صفحات - وعددها ١٧٩ قطعة قدر ثمنها بمبلغ ١٤٧٠٠ جنيه مصرياً على نفسه مدة حياته ثم من بعده تنقل تلك الأشياء إلى دار الآثار العربية الإسلامية المصرية الكائنة مركزها الآن بمصر بجهة باب الخلق ومشهور بها لينتفع بها استغلالاً لفقراء المسلمين وبرؤيتها ومشاهدتها الصناع والمخترعون وغيرهم من الهيئة الاجتماعية تعلماً واستفادة ومشاهدة، ويصرف ريعها للفقراء والمسلمين على الدوام والاستمرار^(٢). وأكد هذا الوقف بحجة أخرى فى ١٦ رجب ١٣٣٨هـ/ ٨ أبريل ١٩٢٠م فأورد وصفاً تفصيلياً دقيقاً للموقوفات، ووثقه بالمصادر التاريخية التي أرخت لهذه الموقوفات^(٣).

وفى ١٩ رجب ١٣٣٩هـ/ ٢٩ مارس ١٩٢١م قام الأمير يوسف كمال بوقف عدد كبير من القطع الأثرية والتحف الفنية بحيث تؤول بعد وفاته إلى دار الآثار العربية، إلى جانب عدد كبير من الكتب بحيث تؤول إلى مدرسة الفنون الجميلة، وقد

(١) المصدر نفسه، م ١٨، ٢٨ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ٢٧ مايو ١٩١١م.

(٢) المصدر نفسه، سجل ٣٠، م ٧، ٢٠ محرم ١٣٣٢هـ/ ١٨ ديسمبر ١٩١٣م.

(٣) المصدر نفسه، سجل ٦٣، م ٣٣، ١٦ رجب ١٣٣٨هـ/ ١٥ أبريل ١٩٢٠م.

قام بتأكيد هذه الأوقاف في حجج أخرى حدد فيها أوصاف القطع الأثرية والبلاد التي صنعت بها والفترات التاريخية التي تنتمي إليها والمصادر التي أشارت إليها^(١).

دور الأوقاف في تشجيع البحث العلمي:

لم يقتصر اهتمام مؤسسي الأوقاف على إنشاء المدارس وزيادة أعدادها، ولكن امتد ليشمل اهتمامهم الارتقاء بمستوى تلاميذ تلك المدارس وغيرها وتشجيعهم على التفوق، ومن أمثلة ذلك وقف أحمد بك طلعت الذي جعل من مصروفات وقفه "٣٤ جنيهاً يصرف سنوياً لسبعة أنفار ينجحون أولاً عند امتحانهم في علومهم حسب الآتي:

- ٨ جنيهاً لأول ناجح من طلبة قسم التخصص من مدرسة القضاء الشرعي عند امتحانهم النهائي في كل سنة.
- ٨ جنيهاً لأول الناجحين سنوياً من طلبة مدرسة الزراعة العليا الأميرية.
- ٨ جنيهاً لأول ناجح من طلبة مدرسة الطب بمصر.
- ١٠ جنيهاً للناجحين الأول الأربعة من طلبة المذاهب الأربعة بالجامع الأزهر^(٢).

ومن الأوقاف التي اهتمت بترقية البحث العلمي وقف الدكتور حسنين أفندي شكري الذي اشترط أن يصرف من بعد وفاته مائة جنيه إلى صيدلي مصري يقوم بأحسن بحث علمي في علوم الصيدلة، وتسلم هذه الجائزة التي تسمى "جائزة الدكتور

(١) المصدر نفسه، سجل ٦٨، م ٢٦، ١٩ رجب ١٣٣٩هـ/ ٢٩ مارس ١٩٢١م؛ وسجل ٦٩، م ٣٨، بتاريخ ١٨ شعبان ١٣٣٩هـ/ ٢٧ أبريل ١٩٢١م؛ وسجل ٨٢، م ١٢٢، بتاريخ ٧ صفر ١٣٤٤هـ/ ٢٦ أغسطس ١٩٢٥م.

(٢) المصدر نفسه، وقف، سجل ٨٠، م ٢، ١٥ شوال ١٣٤٢هـ/ ١٩ مايو ١٩٢٤م.

حسنين شكري" بمعرفة من يكون رئيساً لمدرسة الصيدلة المصرية أو من يقوم مقامه، على أن يعلن عن الجائزة في جريدتين شهريتين وفي الأوساط العلمية، ويكون الحكم على قيمة البحوث وأفضليتها لأساتذة مدرسة الصيدلة المصرية، وعند تساوى الأصوات يُرجح أستاذ العلم الذي عمل فيه البحث^(١).

الأوقاف والترجمة:

لم يغفل مؤسسو الأوقاف الاهتمام بالترجمة باعتبارها من أهم روافد الثقافة والعلوم الحديثة، وإن كان البعض قد قيدها بعدم التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث اشترط أحمد باشا المنشاوي في أوقافه على جميع المدارس التي أنشأها بحيث تكون مستحقة لما أوقف عليها" ما دامت تعلم أولاد المسلمين عقائد الإسلام وأركانها مع ما يلزم من النحو وغيره من العلوم واللغات الأجنبية في المؤلفات التي لا يكون فيها شيء من القبح أو التقييد أو الطعن في دين الإسلام وأهله..."^(٢).

كما اشترطت "أسما هانم كريمة المرحوم إبراهيم باشا حليم" في وقفها الذي أنشأته في سنة ١٣٤٢هـ / ١٩٢٣م أن يصرف منه سنوياً ٢٥٠٠٠ قرش لم يترجم إلى العربية كتاباً نافعاً في تربية عقول الأمة وتهذيب أخلاقها"^(٣).

الأوقاف والمكتبات:

من المجالات التي لقيت اهتماماً من مؤسسي الأوقاف الاهتمام بالكاتب والمكتبات^(١) باعتبارها أهم روافد الثقافة والتعليم، ومن أشهر هذه الأوقاف وقف أحمد

(١) المصدر نفسه، إشارات، سجل ٥٥٢، م ٥٤٣ و ٥٤٤، ٢٠ ذي الحجة ١٣٥٢هـ / ٥ أبريل ١٩٣٤م.

(٢) وقفية المرحوم أحمد باشا المنشاوي، ص ٧٨.

(٣) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٤٩، م ٥١٦٤، ٢٩ ربيع الثاني ١٣٤٢هـ / ٨ ديسمبر ١٩٢٣م.

زكي باشا لدار الكتب المصرية، والذي وقف بموجبه مكتبته المعروفة بالمكتبة الزكية والتي تضم ١٢٠٠٠ كتابًا ما بين مخطوط ومطبوع في مختلف العلوم بلغات متعددة لتكون " وفقًا شرعيًا على طلاب العلوم والمعارف بجميع أنواعهم وأجناسهم وأسنانهم سواء كانوا منتسبين إلى المعاهد والمدارس أم غير منتسبين إليها ينتفعون بها بجميع وجوه الانتفاعات الشرعية على الدوام والاستمرار "(٢).

كما قام بعض مؤسسي الأوقاف بإنشاء مكتبات عامة، وخصصوا جزءًا من أوقافهم لإدارتها، ومن أمثلة ذلك وقف علي بك إسلام الذي أنشاه بمناسبة زيارة السلطان فؤاد إلى مدينة بني سويف في ٣ جمادى الأولى ١٣٣٩هـ / ١٢ يناير ١٩٢١م، ووقف بموجبه خمسين فدانًا على مكتبته التي أنشأها ببندر بني سويف " تمسكًا من حضرة المشهد بخطة والده وجده، وقيامًا ببعض ما هو واجب عليه نحو بلاده ... للمساعدة في نشر العلوم والمعارف، بأن يشتري من ريعها الكتب والمؤلفات الدينية والفنية والعلمية وغيرها مما يحتاج إليه الناس بأي لغة كانت ... "(٣).

واهتم مؤسسو الأوقاف أيضًا بتزويد المؤسسات التعليمية بالكتب والمصادر اللازمة لعملية الدراسة، ومن أمثلة ذلك وقف فاطمة هانم كريمة المرحوم محمد فاضل باشا والذي جعلته بعد انقراض الموقوف عليهم " وفقًا مصروفًا ريعه في شراء ما يحتاج إليه العلماء وطلبة العلم بالأزهر الشريف بمصر من كتب الفقه في المذاهب الأربعة

(١) لنزيد من التفصيل حول الوقف على الكتب والمكتبات ينظر : إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، ص ٢٧٦ وما بعدها.

(٢) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٦٩، م ٥٦، ٢٤ ذي الحجة ١٣٣٩هـ / ٢٨ أغسطس ١٩٢١م.

(٣) المصدر نفسه، عابدين، محفظة ١٦٨، مذكرة عن وقف علي بك إسلام المحرر بمحكمة بني سويف الجزئية الشرعية يوم السبت ١٨ جمادى الثانية ١٣٣٩هـ / ٢٦ فبراير ١٩٢١م.

وكتب الحديث الشريف وتفسير القرآن الشريف والسيرة النبوية وأصول الفقه وعلم تهذيب الأخلاق وكتب التوحيد والمنطق وكتب العلوم العربية بجميع أنواعها وسائر العلوم النافعة مما يتناول أهل الأزهر أو يتداولونه بحسب ما يقتضيه الحال في كل زمان، وشراء ما يلزم شراؤه من أدوات الكتابة والرسم مثل كراريس وأقلام رصاص ومشوق لتعليم الخط وبراجل ومساطر، وغير ذلك مما يلزم من آلات الرسم، وما يلزم لعلم تقويم البلدان من خرط وكرات وأطالس وسائر الأدوات القياسية " وقد اشترطت فاطمة هانم أن تُشكل لجنة من ثمانية من علماء الأزهر الشريف ورئاسة شيخ الأزهر لاختيار الكتب المطلوبة أو طباعتها إن لم تكن متوفرة، وقد شهد على هذا الموقف ثلاثة من أعلام الأزهر هم الشيخ محمد عبده والشيخ محمد نجيب والشيخ عبد الكريم سلمان^(١).

الأوقاف على التعليم العالي والبعثات:

لقد واجه التعليم بصفة عامة وإرسال البعثات إلى أوروبا بصفة خاصة مصاعب كثيرة بسبب الأزمة المالية في عهد إسماعيل، وتفاقم الأمر بخضوع مصر للاحتلال الإنجليزي؛ حيث عملت إنجلترا على الحد من إرسال البعثات العلمية إلى أوروبا فقررت في سنة ١٨٨٨م ألا يُرسل سنوياً إلى الخارج إلا طالب واحد، كما عملت على توجيه البعثات الحكومية إلى الجامعات الإنجليزية بعد أن كانت يتجه معظمها إلى فرنسا، من هنا ظهرت الحاجة الماسة إلى إنشاء (كلية أهلية جامعة) والتي نادى

(١) المصدر نفسه، مصر الشرعية، إسهادات، سجل ١٣٥، م ٧٣٣، ٢٨ صفر ١٣٢٠هـ/ ٥ يونيو ١٩٠٢م.

بها كثير من الوطنيين والمتقنين^(١)، وكان من أشهر الداعين إلى إقامة الكلية الشيخ محمد عبده أحمد باشا وأحمد باشا المنشاوي اللذان اتفقا على أن يقوم الأخير بإنشاء الكلية في منطقة بسوس (باسوس) بالقليوبية، وكتب إلى مجلس النظار في ١٠ شوال ١٣٢٢هـ/ ١٧ ديسمبر ١٩٠٤م يطلب فيه أن تتبعه الحكومة عشرة آلاف فدان لجعلها وقفاً على الكلية المذكورة، وأيده الشيخ محمد عبده ببذل مساعيه لدى الحكومة ونظارة المعارف لتكون الكلية تحت إشرافها، ولكن المنية عاجلت المنشاوي فلم يتم تنفيذ المشروع^(٢)، وهكذا كان الوقف هو السبيل الذي يمكن أن تتحقق به آمال الأمة في إنشاء الجامعة المصرية، وهو ما تحقق بعد ذلك فقامت الجامعة على التبرعات والأوقاف، وكان أول هذه التبرعات من مصطفى بك كامل الغمراوي الذي قام بفتح اكتتاب لإنشاء الجامعة الأهلية المصرية في سبتمبر ١٩٠٦م^(٣)، كما قام بإنشاء وقفه الذي وقف بموجبه " ستة أفدنة شرط أن يصرف ريعها سنوياً على المدرسة الجامعة المصرية التي دعا لتأسيسها فيما يلزم لتأسيس الجامعة وإدارة شئونها " ^(٤). كما وقف أحمد بك الشريف مائة فدان، وجعلها على الجامعة المصرية حتى يتم بناؤها ثم بعد ذلك في إدارتها ومصالحها^(٥)، إلا أن أهم هذه الأوقاف هو وقف الأميرة فاطمة هانم بنت الخديو إسماعيل، والتي جعلت من ريعه عشرين سهماً من مائة سهم تصرف " سنوياً للجامعة المصرية الكائن مركزها بمصر، يُصرف منها لتعليم أولاد المسلمين

(١) رعوف عباس، تاريخ جامعة القاهرة ، دار النشر الإلكتروني، بدون تاريخ ، ص ٣٣ وما بعدها.

(٢) مجلة المنار، غرة الحجة ١٣٢٣هـ/ ٢٦ يناير ١٩٠٦م.

(٣) المصدر نفسه، غرة شعبان ١٣٢٤هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٩٠٦م

(٤) وزارة الأوقاف، قبلي، سجل ٧، م ٨٥٨، محكمة بني سويف، ٢٧ ذي القعدة ١٣٢٥هـ/ ٣١ ديسمبر ١٩٠٧م.

(٥) المصدر نفسه، بحري، سجل ١٥، م ١٧٤٠، محكمة الغربية، ٢٦ شوال ١٣٢٧هـ/ ٩ نوفمبر ١٩٠٩م.

العلوم والفنون والصنائع الراقية النافعة للقطر المصري الموجبة لترقي الأمة المصرية لدرجات الفلاح والنجاح حتى تساوى الأمم الراقية من الأمم الأجنبية، وفي ثمن أدوات تعليم وكتب وورق ونحو ذلك مما يلزم للتعليم، وفي إرسال أربعة من حاملي شهادة البكالوريا، بشرط أن يؤخذ الأول منهم من أولاد المسلمين للمدارس العالية بالبلاد الأجنبية من مصر لتعليمهم العلوم والفنون والصنائع العالية بها، ودفع ما يلزم لهم من مصاريف التعليم والأدوات والكتب ونحو ذلك، وما يلزم لهم من المأكل والمشرب والكسوة والسكن، وغير ذلك مما تدعو له الضرورة في تلك الجهة، وكل من تمّ دراسته واستحصل على الشهادة النهائية بالعلم الذي أرسل من أجله وجب عليه أن يعلم ذلك العلم بالجامعة المصرية مدة خمس سنوات بالماهية التي تقررها له الجامعة المصرية، ولا يسوغ له بحال من الأحوال الامتناع ... إلا إذا قام به مانع قهري لا يمكنه من الاشتغال بالعلم الذي تعلمه مطلقاً، أما إذا لم يكن به مانع ... وامتنع عن التعليم بالجامعة المذكورة فيكون حينئذ ملزماً بدفع جميع كافة ما صرف عليه من وقت سفره ليوم امتناعه، على أنه من باب الاحتياط يجب على رئيس الجامعة وأعضائها أن يتحصلوا من كل واحد من التلامذة قبل إرساله لتلقي العلوم على الوجه الذي سبق على تعهد منه بخطه وإمضائه يلزم نفسه في هذا التعهد بأنه ملزوم قطعياً عند تمام دراسته أن يعمل بالجامعة مدة خمسة سنوات بالماهية التي تقررها له الجامعة، وهكذا عند إرسال كل تلميذ، وكل من تمّ دراسته كذلك بالمدارس العالية بالبلاد الأجنبية، وحضر بمصر المحروسة مقر الجامعة المصرية ترسل الجامعة المشار إليها غيره ...»^(١).

(١) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٢٤، م ٢٢، ٢٨ رجب ١٣٣١هـ / ٣ يوليو ١٩١٣م.

كما جعلت عائشة صديقة هانم من مصروفات وقفها مائتي جنيه تصرف سنوياً لتعليم تلميذين مسلمين بأوريا^(١)، ومن أشهر وقفيات البعثات وقفية على باشا كامل فهمي - شقيق الزعيم مصطفى كامل - والذي اشترط أن يصرف من ريع وقفه سنوياً على "تعليم الشباب المصريين بمعاهد أوربا وأمريكا أو أي بلد ظهرت حاجة البلاد إلى اقتباس العلم منه في مختلف العلوم والفنون العالية، بحيث تكون وزارة المعارف العمومية بالحكومة المصرية هي المكلفة بإدارة شئون هذه البعثة العلمية التي يطلق عليها اسم "البعثة الفهمية"^(٢).

الأوقاف والرعاية الصحية

شهدت مصر في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ازدهاراً في الوقف على المؤسسات الطبية، سواء في دعم المستشفيات القائمة أو إنشاء مستشفيات ومستوصفات جديدة، لعلاج جميع الفئات والأمراض أو متخصصة لعلاج فئة معينة أو مرض معين، وقد انتشرت هذه المؤسسات في مختلف أنحاء القطر المصري مما يضيق المقام عن حصره، وسنكتفي هنا بإيراد بعض النماذج مع التركيز على المجالات الجديدة التي خصّها الواقفون بأوقافهم، والشروط التي وضعوها لضمان

(١) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ١٢، م ١٣٦٤، ٢٥ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ / ١٣ يونيو ١٩٠٩م.

(٢) المصدر نفسه، قبلي، سجل ٣٧، م ٤٦٥٥، محكمة بني سويف، ٢٣ جمادى الثانية ١٣٤٥هـ / ٢٨ ديسمبر ١٩٢٦م، ومن أشهر المبعوثين الذين أرسلوا على نفقة "البعثة الفهمية" الدكتور جمال حمدان والأديب محمد سعيد العريان، كما يجب أن نشير إلى أن البعثة قد أوفدت بعض الأزهريين ومنهم على سبيل المثال الشيخ عبد الحليم علي النجار. دار الوثائق القومية، البعثات، كود ٠٠٦٣٥٦ - ٤٠٣١، تقرير من مدير مكتب البعثة العلمية المصرية بألمانيا والنمسا، في ٣ أكتوبر ١٩٣٨م.

قيام تلك المؤسسات بالدور الذي أنشئت من أجله، ومن أشهر الأوقاف التي نصت على إنشاء مستشفيات وقف أحمد باشا المنشاوي الذي أنشأ مستشفى بمدينة طنطا " تخليداً لذكراه وتأييداً لثوابه وأجره؛ ل مداواة المرضى من فقراء المسلمين الذين لا كسب لهم أصلاً ولا يقدرون على معالجة أنفسهم، ول مداواة غيرهم من المرضى الأغنياء بمصاريف يؤدونها أجرًا لطبيب و ثمنًا للدواء " وجعل من مصروفات الوقف " ألفي جنيه تصرف سنوياً فيما يلزم للمستشفى المذكور من الأدوية واللوازم الطبية والمفروشات والمآكل والمشارب والآنية والغطاء وماهيات الخدمة والأطباء... " وإضافة إلى ذلك قرر أحمد باشا المنشاوي أن يُصرف خمسون جنيهاً سنوياً لسبعة مستشفيات هي المستشفى الألماني، والروسي، والطياني، واليوناني، والفرنساوي والنمساوي، والإنجليزي، وتُصرف هذه النقود لقناصل دول هذه المستشفيات على أن لا يكون لأحد منهم المعارضة أو المنازعة في الوقف إلا إذا حصل الإخلال بشيء من شروط الوقف وليس لهم فقط إلا رفع الأمر للحاكم الشرعي للمطالبة بحقوقهم^(١).

ومن أمثلة اهتمام مؤسسي الأوقاف بالمنشآت الصحية المتخصصة لعلاج أمراض محددة وقف " الست عائشة هانم كريمة المرحوم محمد أفندي أمين " والتي جعلت مآل وقفها بحيث " يجعل مستشفى معداً لمعالجة ومداواة مرضى العيون من الفقراء والمساكين من المسلمين... " ^(٢).

وكان هناك اهتمام خاص بإنشاء مستشفيات للأطفال، من ذلك وقف " الست دلبرون هانم شكري " التي وقفت منزلها بعد وفاتها ليكون " مستوصفاً للأطفال، ويُسمى مستوصف رعاية الأطفال للسيدة دلبرون هانم شكري... لمعالجة وتمريض الأطفال

(١) وقفية أحمد باشا المنشاوي، ص ٤٨، ٦٥، ٦٦، ٧٩، وقد ورد في ملف التولية رقم

١٣٧٩ الخاص بوقف أحمد باشا المنشاوي أنه تم في سنة ٢٠٠١م تحويل المبالغ

المخصصة لعلاج الفقراء إلى علاج موظفي ديوان عام وزارة الأوقاف دون غيرهم.

(٢) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٤، م ٤٠٢، ١٠ ربيع الثاني ١٣٢٣هـ/، ١٣ يوليو ١٩٠٥م.

الفقراء ذكوراً وإناثاً بحيث يرتب له الموظفون اللازمون حسب ما يقتضيه الحال... بحيث يُصرف من ريع الموقوف على المستوصف المذكور في ثمن أدوات ومرتبات ومستخدمين و ثمن أدوية ولبن لغذاء الأطفال البؤساء، وملابس لهم وغير ذلك، على أن يوجد في هذا المستوصف خمسة سُرر على الأقل للأطفال المرضى الذين يحتاجون لعناية خاصة، ولا يقل عدد الموظفين فيه عن طبيب واحد وثلاث ممرضات ورئيسة عليهن وفراش وبواب، ويكون هذا المستوصف تحت إشراف مصلحة الصحة العمومية بمصر القاهرة، وعلى أن ينبغي تحسين حال المستوصف وتوسيع نطاقه كلما ازداد وتحسن حال ريع الموقوف عليه"^(١).

هذا إلى جانب بعض الأوقاف التي اهتمت بمستشفيات الأطفال القائمة، ومن أمثلة ذلك "زكية هانم صدقي كريمة مصطفى فهمي باشا"^(٢) زوجة محمود صدقي باشا محافظ مصر" التي جعلت من مصروفات وقفها "مأنتي جنيته ثنتان تصرف على ملجأ الليدي كرومر الكائن مركزه بمصر ومشهور بها لصرفه فيما يلزم لمعالجة

(١) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٨٤، م ١٢، ١٥ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ/ ١ ديسمبر ١٩٢٥م.

(٢) مصطفى فهمي باشا ابن حسين أفندي البكباشي، تركي الأصل ولد بجزيرة كريت سنة ١٨٤٠، تعلم بالمدرسة الحربية بالقلعة، والتحق بالجيش وظل يترقى في المناصب حتى نال رتبة الفريق، عين مديراً للمنوفية ثم محافظاً للقاهرة وبورسعيد وناظرًا للخاصة الخديوية وسر تشريفاتي الخديوي، تولى عدة نظارات وتولى رئاسة الوزارة ثلاث مرات: الأولى (١٤ مايو ١٨٩١ - ١٧ يناير ١٨٩٢)، الثانية (١٧ يناير ١٨٩٢ - ١٥ يناير ١٨٩٣) الثالثة (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨)، ويعرف عهده بوزارات الاستسلام للاحتلال الانجليزي وتوفي سنة ١٩١٤م.

يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ١٢٥، ١٢٦، ١٤٤.

ومداواة المرضى من الأطفال الفقراء من المسلمين على الدوام والاستمرار^(١). كما جعلت "زينب هانم شريف" وقفها ليكون مآله إلى مستشفيات رعاية الطفل^(٢).

أما بالنسبة للأوقاف على المستشفيات الموجودة فالأمثلة كثيرة ومتنوعة، ومن أمثلة ذلك وقف "الست إنجي هانم معتوقة عبد الله بك صدقي" الذي جعلت ثلث ريع وقفها بحيث يؤول "فيما يلزم لمداواة المرضى بالقصر العيني الكائن بمصر من ثمن أدوية ومأكل ومشرب وغير ذلك، وما يلزم لمداواتهم"^(٣)، كما أنشأت "الست زينب هانم حرم عمر باشا لطفي" وقفها بحيث يصرف السدس منه "فيما يلزم لمداواة المرضى من المسلمين الذين يوجدون بالاسباليات الأهلية بمصر المحروسة من ثمن أدوية وغير ذلك مما يلزم لمعالجتهم"^(٤)، وجعل محمد بك خطاب منزله وقفاً على ابنه ثم من بعده مباشرة "للمرضى بمستشفى القصر العيني، وفيما يلزم لتكفين وتجهيز ودفن الأموات الفقراء الذي يموتون بمصر المحروسة ولا قدرة لعائلاتهم على تجهيزهم ودفنهم"^(٥).

وعرفت مصر الوقف على رعاية المرضى بغرفة محددة داخل المستشفيات، ومن أمثلة ذلك وقف "عيسى حمدي باشا رئيس المدارس الطبية واسبالية القصر العيني وحكيم باشا العائلة الخديوية سابقاً والعضو بمجلس المعارف المصرية" والذي جعل مآله "فيما يلزم لمداواة وتطبيب عدد من مرضى فقراء المسلمين بحسب كفاية

(١) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٤٥، م ٢، ٣ محرم ١٣٣٤هـ / ١١ نوفمبر ١٩١٥م.

(٢) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٧٦، م ١٤٥٤٣، ٢٦ صفر ١٣٦٢هـ / ٣ مارس ١٩٤٥م.

(٣) المصدر نفسه، سجل ٤، م ٣١٢، ٨ ذي الحجة ١٣٢٢هـ / ١٢ فبراير ١٩٠٥م.

(٤) المصدر نفسه، سجل ١٨، م ٩٢١، ٧ ذي الحجة ١٣٢٣هـ / ١ فبراير ١٩٠٦م.

(٥) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٧٢، م ٣٤، ٥ رجب ١٣٤٠هـ / ٤ مارس ١٩٢٢م.

صرف ربع ذلك الوقف عليهم من أجرة السكن و ثمن الغذاء والأدوية وآلاتها وأدوات النوم وأجرة من يقوم بتطبيبهم ومعالجتهم، بشرط أن يكتب على القاعة التي يقيم بها هؤلاء المرضى اسم سعادة الواقف المذكور، وتكون تلك القاعة باسبتيالية بمصر المحروسة تكون تحت نظر الحكومة المصرية كاسبتيالية القصر العيني أو اسبتيالية أهلية تكون تحت نظر ديوان الأوقاف وملاحظته على الدوام والاستمرار^(١).

ولم يكتف مؤسسو الأوقاف بإنشاء المستشفيات، ولكنهم حرصوا على تضمين حجج الأوقاف شروطاً دقيقة وضعوا بها نظاماً دقيقاً لإدارتها ورعاية المرضى الذين يترددون عليها، ومن أمثلة ذلك المستشفى الذي أنشأه الأمير إبراهيم حلمي وشرط فيه أن "يطلق عليه اسم مستشفى الأمير إبراهيم حلمي لتطبيب المرضى المسلمين مجاناً ذكوراً وإناثاً من أهالي مركزي بلبيس ومنيا القمح دون غيرهما، وعلى الناظر على هذا الوقف أن يوجد كامل الاستعدادات التي تلزم لإدارة هذا المستشفى في أقرب فرصة ممكنة من مداركة جميع الأثاثات والأدوات والأسرة وآلات الجراحة والأدوية وغير ذلك مما يكون لازماً لإدارته على أحسن وجه وأتم ترتيب بما في ذلك ما يلزم للمأكل والمشرب وغيره للمرضى الذين سيعالجون في داخله، ويجب مراعاة اختيار الأطباء الأكفاء ذوى الاستقامة يُخصص بعضهم لتطبيب العيون والبعض للجراحة والولادة والبعض للأمراض الباطنية، أما تعيين عددهم فيكون بحسب ما يقتضيه الحال، ويعطى كل منهم الأجر الذي يتناسب مع كفاءته، ويراعي تعيين واحد منهم يكون فضلاً عن اشتغاله بالتطبيب في نوع المرض المخصص هو له مديراً للمستشفى، ويكون مسئولاً عن إدارة حركته، وترتيب أعماله حسب النظام الذي يوضع لذلك بمعرفة أهل الخبرة من الأطباء، ويترتب لكل نوع من هذه الأمراض العدد اللازم من

(١) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٢، م ١٧٣، ١٧ محرم ١٣٢٢هـ/ ٣ أبريل ١٩٠٤م، ومن أمثلة هذا الوقف أيضاً وقف قاسم بك أسعد بن مصطفى. المصدر نفسه، سجل ٣، م ٢٦٩، ٢١ رمضان ١٣٢٢هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٩١١م.

الأسرة للأشخاص الذين تُعمل لهم عمليات جراحية، ويكون مرضهم الباطني لا يُسمح لهم بمبارحة المستشفى، ومع هذا لابد من إيجاد عيادات خارجية يقوم بها الأطباء المذكورون لمن تسمح لهم حالتهم المرضية بالمعالجة خارج المستشفى في محلات إقامتهم مع صرف الأدوية اللازمة لهم مجاناً، ويجب إيجاد مخزن عام لكافة أنواع الأدوية يعين له أجزعي كفاء، ويكون مشهوداً له بالاستقامة والدقة، ويشتمل هذا المخزن على كل ما تمس إليه الحاجة من الأدوية الجاهزة والتي يلزم تركيبها حسب أوامر الأطباء، أما الأشخاص المصابون بأمراض معدية كالطاعون أو الجدري والحُميات العفنة وما شابه ذلك؛ فيُعد لكل مرض صيوان أو خيمة توضع في الخلاء بعيدة عن المساكن، ويُعمل عليها كردون صحي حتى لا تنتقل العدوى منهم إلى غيرهم، وتصرف لهم الأدوية والمأكُل والمشرب حسب أوامر الأطباء مجاناً على حساب الوقف، ويجب الاعتناء أيضاً في اختيار التيمورية وباقي المستخدمين، ويُعطى لهم الأجر الكافي الذي يجعلهم لا يطمعون في غيره، وبما أنه كثيراً ما يوجد مرضى لا تسمح حالتهم المرضية بالانتقال من محلات إقامتهم إلى المستشفى مشياً على الأقدام أو على ركوبة أو ربما يؤدي ذلك إلى زيادة الضرر بهم؛ فلذا يجب إيجاد عربة أوتوموبيل أو أكثر بحسب الاقتضاء على مثال الأوتوموبيلات التي تستعملها جمعية الإسعاف بمصر لنقل المرضى المذكورين إلى المستشفى متى قرر الطبيب أن نقلهم بغير الأوتوموبيل ضار بهم...^(١).

دور الأوقاف في رعاية المسنين والمعوقين

اهتم كثير من مؤسسي الأوقاف بإنشاء مؤسسات لرعاية وعلاج المسنين، وخاصة من النساء الفقيرات، ومن أمثلة ذلك "أسما هانم زوجة حسين باشا واصف" التي جعلت من مصروفات وقفها "٣٦.٦٥٠ قرش في كل سنة في مهمات ومصالح

(١) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٨٢، م ١٤٩، ٢٠ ربيع الأول ١٣٤٤هـ / ٨ أكتوبر ١٩٢٥م.

ولوازم الدار المعروفة بدار العجزة التي ستتشأها الواقعة بمصر المحروسة، وتسمى بدار صدقة الست أسما هانم، وتعد تلك الدار لإقامة خمس وعشرين امرأة من النساء الفقيرات المنقطعات اللاتي لا كاسب لهن ولا عائل يعولهن، ولا يوجد من ينفق عليهن مطلقاً، يُقمن بالدار المذكورة، ولا يشتغلن بشيء من الأسباب بحيث تقدم فيهن كلفة البصر أو المقعدة أو ذات العاهة على غيرها، ويتخصص بعض غرف تلك الدار لمأوى من تسعه تلك الغرف من النساء الحرائر المخدرات اللاتي لا مأوى لهن، ويحتجن للإقامة مؤقتاً^(١).

وفي المقابل قام بعض مؤسسي الأوقاف بإنشاء مؤسسات لرعاية وعلاج المسنين والعجزة من الذكور، ومن أمثلة ذلك وقف الأمير إبراهيم حلمي الذي جعل من مصروفاته السنوية " في مواسة العجزة المنقطعين العاجزين عن الكسب، وليس لهم عائل من أهالي بلاد التفتيش المذكور (بليس ومنيا القمح) ويقوم في هذه المواسة من سبق له خدمة بهذا التفتيش، وخرج منها بسبب عجزه عن أداء وظيفته"^(٢)، وهناك بعض الواقفين الذين خصصوا مصروفات لكبار السن والعجزة دون تحديد، ومن أمثلة ذلك أحمد بك طلعت الذي جعل من مصروفات وقفه السنوية " ٤٠ جنيهاً لعشرة أنفار من فقراء المسلمين العادمي الكسب بسبب كبر سنهم أو عاهات في أجسامهم مثل كفاف البصر أو العرج أو أي مرض آخر..."^(٣).

أما "نجيبة هانم كريمة إبراهيم إلهامي باشا" فقد أنشأت داراً للعجزة بحيث يكون النصف من الذكور والنصف الآخر من الإناث؛ ووضعت نظاماً متكاملًا لإدارة هذه الدار؛ حيث جعلت من مصروفات وقفها في كل سنة " مبلغ قدره ألف وستمائة وأربعون جنيهاً مصرياً في إدارة دار للعجزة تُنشأ بمصر القاهرة وتسمى بدار عجزة أم

(١) المصدر نفسه، إشارات، سجل ٩٩، م ٥٠٠، ١١ محرم ١٣١٧هـ/ ٢١ مايو ١٨٩٩م.

(٢) المصدر نفسه، وقف، سجل ٨٢، م ١٤١، ٢٠ ربيع الأول ١٣٤٤هـ/ ١٨ أكتوبر ١٩٢٥م.

(٣) المصدر نفسه، وقف، سجل ٨٠، م ٢، ١٥ شوال ١٣٤٢هـ/ ١٩ مايو ١٩٢٤م.

المحسنين، وتكون مُعدة لإيواء خمسين من العجزة المسلمين النصف من الذكور والنصف الآخر من الإناث، يصير اختيارهم من ذوى العائلات اللاتي لا عائل يعولهم، بمعرفة لجنة مؤلفة من الناظر على هذا الوقف وأربعة من المستحقين في وقف سمو الأميرة الأهلي ... بالبيان الآتي:

- تسعمائة جنيه في ثمن مأكّل ومشرب لهؤلاء العجزة وإنارة وأدوات نظافة.
- ثمانية عشر جنيهًا في ثمن أحذية لكل واحد منهم ثلاثة أزواج في كل سنة بواقع ثمن كل حذاء اثنا عشر قرشًا صاغًا.
- ستة جنيهات في ثمن جرابيات لكل واحد أربعة أزواج في السنة بواقع ثمن الزوج الواحد ثلاثة قروش صاغًا.
- أربعون جنيهًا في ثمن أقمصّة وألبسة من الفانيلا من كل نوع أربعة لكل واحد بواقع ثمن الزوج عشرون قرشًا صاغًا.
- خمسون جنيهًا في ثمن جلابيب ثنتان من البفت الأبيض، وثنتان من الكستور لكل واحد بواقع ثمن كل جلابية خمسة وأربعون قرشًا.
- خمسة وعشرون جنيهًا في ثمن أغطية (مدرية) لكل واحد ثنتان بواقع ثمن كل واحدة خمسة وعشرين قرشًا صاغًا.
- أربعة جنيهات ونصف جنيه في ثمن مناديل رأس للإناث لكل واحدة منهن ستة مناديل في كل عام بواقع ثمن المنديل الواحد ثلاثة قروش صاغًا.
- خمسة جنيهات في ثمن طرابيش للذكور لكل واحد طربوش واحد بواقع عشرين قرشًا صاغًا.
- ثلاثة جنيهات في ثمن مناديل لزوم اليد لكل واحد من الذكور والإناث ستة مناديل في كل سنة باعتبار ثمن كل دسته اثنا عشر قرشًا.

- ستون جنيهاً في ثمن لأدوية وعقاقير لهؤلاء العجزة.
 - مائتان وأربعون جنيهاً ماهية لمن يعين مديراً وطبيباً لتلك الدار يكون حائزاً لشهادة الطب من الحكومة المصرية بواقع كل شهر عشرون جنيهاً.
 - ستة وثلاثون جنيهاً لمن يعين ممرضاً بحساب كل شهر ثلاثة جنيهاً.
 - ثمانية وأربعون جنيهاً لمن يعين كاتباً بحساب كل شهر أربعة جنيهاً.
 - ستة وثلاثون جنيهاً لمن يعين بواباً لتلك الدار بحساب كل شهر ثلاثة جنيهاً.
 - مائة وأربعة وأربعون جنيهاً لأربعة اثنان منهم ذكور وثلثان من الإناث لخدمة العجزة المذكورين بحساب كل واحد منهم ثلاثة جنيهاً في كل شهر.
 - خمسة وعشرون جنيهاً في تجهيز ودفن من يتوفى من هؤلاء العجز^(١).
- الأوقاف على الجمعيات الخيرية

شهدت مصر في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ظهور الجمعيات الخيرية كأبرز أشكال العمل الاجتماعي العام، ومن أبرز الجمعيات التي نشأت إبان تلك الفترة الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة، وجمعية العروة الوثقى بالإسكندرية، وجمعية المساعي المشكورة بالمنوفية والتي تأسست جميعها في سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، وقد قامت هذه الجمعيات على الأوقاف الخيرية التي كانت المورد المالي الأساسي لها^(٢) إلا أنه بجانب هذه الجمعيات وجدت جمعيات أخرى متعددة

(١) المصدر نفسه، سجل ٨١، م ١٨، ٢٠ رجب ١٣٤٣هـ/ ١٤ فبراير ١٩٢٥م.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن هذه الجمعيات الثلاثة وأوقافها ينظر: حسين حسان محمد حسين، الأوقاف الإسلامية في مصر (١٩١٣-١٩٥٣) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية بالقاهرة، قسم التاريخ والحضارة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص ١٣٦ وما بعدها.

ومتنوعة تدل دلالة واضحة على التغيرات الثقافية والاجتماعية التي شهدتها مصر، ومن هذه الجمعيات "جمعية رعاية الأطفال بمصر" ومن أمثلة الأوقاف التي أوقفت عليها وقف إسماعيل بك توفيق زاده^(١).

وعرفت مصر جمعيات الإسعاف الخيرية، ومن أمثلة ذلك أحمد بك يكن الذي جعل مآل وقفه "جمعية الإسعاف وجمعية ملجأ الأيتام بمصر ومشهورتين بها الآن بالسوية..."^(٢)، كما جعل محمد أفندي الحلبي وقفه على زوجته وشرط لذلك عددًا من الشروط بحيث إذا اختل أحدها كان الوقف على جمعية الإسعاف^(٣)، ومن الأوقاف التي كانت على جمعيات الإسعاف بالأقاليم وقف محمود محمد الجندي الذي جعل مآله إلى "جمعية الإسعاف العمومية ببندر المنيا"^(٤).

وهناك بعض الأوقاف التي اهتمت بالمرأة ورعايتها، ومن ذلك أحمد بك طلعت الذي جعل من مصروفات وقفه سنويًا " ١٠ جنيهات لمعهد ومشغل النهضة النسائية للبنات الفقيرات بالقاهرة لمؤسسته الست لبيبة أحمد"^(٥)، أما الست "دلبرون هانم شكري" فقد جعلت من وقفها "ثلاثة أفدنة تكون مصروفًا ريعها سنويًا على جمعية المرأة الجديدة بمصر القاهرة لصرفها بمعرفتها في مصالحها وشئونها"^(٦).

(١) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ١٨، م ١٨٥٩، ٢١ محرم ١٣٣٠هـ / ١١ يناير ١٩١٢م.

(٢) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٤٥، م ١٩، ١٩ ربيع الثاني ١٣٣٤هـ / ٢٣ فبراير ١٩١٦م.

(٣) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٦٣، م ٨٢٦١، ٢ رجب ١٣٥٠هـ / ١٢ نوفمبر ١٩٣١م.

(٤) المصدر نفسه، قبلي، سجل ٤٤، م ٧٦٥٠، محكمة المنيا، ١٣ شعبان ١٣٥٥هـ / ٢٨ أكتوبر ١٩٣٦م؛ ملف تولية رقم ١٩٩٦١.

(٥) دار الوثائق القومية، مصر الشرعية، وقف، سجل ٨٠، م ٢، ١٥ شوال ١٣٣٢هـ / ١٩ مايو ١٩٢٤م.

(٦) المصدر نفسه، سجل ٨٤، م ١٢، ١٥ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ / ١ ديسمبر ١٩٢٥م.

وقد كان الوقف على الجمعيات الخيرية من المجالات التي عملت على تدعيم الوحدة الوطنية بين مسلمي مصر وأقباطها، وتسجل وثائق الأوقاف أمثلة كثيرة لأوقاف الأقباط على الجمعيات الإسلامية، ومن أمثلة ذلك وقف "السيدة وردة والست أمينة كريمتا جاهين كرابيت" اللتان جعلتا ماله " النصف منه يصرف على الأرمال والأيتام من الفقراء والمساكين من الأرمنيين بمعرفة الجمعية الخيرية الأرمنية الأرثوذكسية أينما كانوا وحيثما وجدوا ... والنصف الثاني يصرف على الأرمال والأيتام من ذوى العائلات الواقعين في غائلة الفقر من المسلمين فإن تعذر الصرف على ذلك صرف على الفقراء والمساكين من المسلمين أينما كانوا وحيثما وجدوا على الدوام والاستمرار، ويكون ذلك بمعرفة الجمعية الخيرية الإسلامية"^(١) كما جعلت "الست ماري خطار الشهيرة بمريم خطار الشامية النصرانية" مآل وقفها " فيما يلزم لتعليم تلامذة مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية بمصر على الدوام والاستمرار فإن تعذر الصرف لذلك صرف ربع ذلك على الفقراء والمساكين من المسلمين أينما كانوا على الدوام والاستمرار"^(٢).

وهناك العديد من القبطيات اللاتي جعلن أوقافهن للفقراء في مصر دون النظر إلى ديانتهم، ومن ذلك "بنبا ورزوة بنتي جريس أسطفانوس" اللتان جعلتا مآل جزء من وقفهما ليصرف "على الفقراء والمساكين والأرامل والمنقطعين من المسلمين والنصارى وغيرهم أينما كانوا وحيثما وجدوا"^(٣)، كما جعلت "الست مرتا بنت لوقا مشرقي" من

(١) المصدر نفسه، سجل ٥١، م ٦٠، ٦ ذي الحجة ١٣٣٥هـ / ٢٣ أكتوبر ١٩١٧م؛ وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٣٥، م ٣٤٢٣.

(٢) وزارة الأوقاف مصر، سجل ١٨، م ١٨٦٣، ١١ محرم ١٣٣٠هـ / ١ يناير ١٩١٠م.

(٣) دار الوثائق المصرية، مصر الشرعية، إشارات، سجل ١٠٤، م ١٢٤٣، ١١ رجب ١٣١٧هـ / ١٤ نوفمبر ١٨٩٩م.

صور من دور الاوقاف في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر د. عبد المنعم عبد الرحمن عبد المجيد

مصرفات وقفها الخيرية في كل عام "ستمائة قرش تصرف للفقراء والمساكين والمنقطعين من أي دين كان أينما كانوا وحيثما وجدوا"^(١) كما جعلت " الست لوسية بنت جرجس يعقوب" وقفها من بعدها مباشرة "على الفقراء والمساكين من جميع الديانات بالقطر المصري"^(٢)، ومن أوقاف المسلمين التي شرط فيها مصرفات لعدد من الجمعيات الخيرية لمختلف الديانات والطوائف وقف

(١) المصدر نفسه، سجل ١٣٠، م ١٤٦٤، ٢٧ شعبان ١٣١٧هـ/ ٩ ديسمبر ١٩٠١م.

(٢) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٨٠، م ١٥٦٤٥، ٢٦ محرم ١٣٦٤هـ/ ٣٠ يناير ١٩٤٥م، تغيير في وقفها المؤرخ بـ ٣ ذي القعدة ١٣٣٧هـ/ ٣٠ يوليو ١٩١٩م، بمحكمة بني سويف.

الأمير يوسف كمال، والذي جعل من مصروفاته ١٨٥٠٠ جنيهًا تصرف على النحو الآتي:

- الجمعية الخيرية الإسلامية ٥٠٠٠ جنيه
- الجامعة المصرية ٥٠٠٠ جنيه
- جمعية العروة الوثقى ومدرسة محمد على التابعة لها ٣٠٠٠ جنيه
- جمعية الهلال الأحمر بمصر ١٠٠٠ جنيه
- جمعية الإسعاف بمصر ١٠٠٠ جنيه
- جمعية الأقباط الخيرية المعدة للتعليم بمصر القاهرة ٥٠٠ جنيه
- المستشفى المعروف بمبرة محمد على بمصر القاهرة ١٠٠٠ جنيه
- جمعية الإسعاف بالإسكندرية ٥٠٠ جنيه
- جمعية الإسرائيليين التي بمصر المعدة للتعليم ٥٠٠ جنيه
- جمعية تحسين حالة العميان التي بجهة الزيتون ٥٠٠ جنيه
- جمعية الحمالين التي بمصر القاهرة والإسكندرية وغيرهما من المدن الشهيرة بالقطر المصري أي المدن التي بها جمعيات حمالين منظمة ومعتبرة لدى محافظ أو مدير الجهة ٥٠٠ جنيه^(١)

(١) المصدر نفسه، سجل ٤٦، م ٤٤٧٧؛ دار الوثائق القومية، محكمة مصر الشرعية، وقف، س ٦٨، م ٢٦، ١٩ رجب ١٣٣٩هـ/ ٢٩ مارس ١٩٢١م.

والى جانب الأوقاف على الجمعيات الخيرية فقد وجدنا اتجاه عدد من الأشخاص إلى التعاون من أجل إنشاء بعض الأوقاف بقصد توجيهها إلى عمل خيري معين، ومن أمثلة هذه الأوقاف:

- وقف الفقراء والمساكين والمنقطعين من حجاج بيت الله الحرام:

في سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م جمعت مبالغ كبيرة من تبرعات أغنياء المصريين وصدقاتهم؛ بهدف مساعدة الحجاج الغرياء الذين يمرون بمصر وخصوصاً الفقراء منهم، وقام سالم باشا سالم حكيمباشى الخديو توفيق بشراء ٤٠ فدائاً وكسور وبناء العزبة الكائنة بأراضي ناحية ميت فضالة بمديرية الدقهلية، وفي سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م أضاف إلى الوقف مساحة أخرى مساحتها ثلاثة وثلاثين فدائاً وكسور، وتقرر أن يصرف ريع الوقف على الفقراء والمساكين والمنقطعين من حجاج بيت الله الحرام^(١).

- وقف المؤتمر المصري:

عقد المؤتمر المصري برئاسة مصطفى فهمي باشا في أبريل ١٩١١م ردّاً على المؤتمر القبطي الذي عقد في أسيوط (٦-٨ مارس ١٩١١م)، وفي ٣ مايو ١٩١١م صدرت قرارات المؤتمر، والتي أولت اهتماماً خاصاً بقضية التعليم حيث طالب المؤتمر بضرورة عقد مؤتمر خاص للبحث في أنماط التعليم والتربية، واختيار الأصلح منها للقطر المصري، والسعي لتطوير إدارة المدارس والمكاتب الأهلية التابعة للأوقاف، وفصلها عن نظارة المعارف بحيث يمكن أن تراعى في إدارتها شروط الواقفين، كما دعا المؤتمر إلى

(١) وزارة الأوقاف، الدفترخانة، حجة رقم ١٢١٦، بتاريخ ١٤ رجب ١٣٠٥هـ/ ٢٧ مارس ١٨٨٨م؛ وحجة رقم ١٤٠٢، بتاريخ ٢٢ شوال ١٣٠٨هـ/ ٣١ مايو ١٨٩١م، وهما صادرتان من محكمة الباب العالي.

التوسع في إنشاء المدارس التي تفيد في مجالات الزراعة والصناعة بمختلف أنواعها، وكذلك الاهتمام بتعليم المرأة، وبصفة عامة العمل على النهوض بالتعليم بمختلف مستوياته ومناهجه في مختلف أنحاء القطر المصري^(١).

ولتنفيذ هذه المطالب قام أعضاء المؤتمر^(٢) بالاكتتاب لجمع الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المؤتمر وقد بلغت جملة التبرعات بعد خصم مصروفات المؤتمر ١٨٠٠٠ جنيه أودعت في أحد البنوك حتى ينظر في الطريقة الواجبة لاستغلالها^(٣)، وعندما وقعت الحرب الطرابلسية بين الدولة العثمانية وإيطاليا سنة ١٩١٢م ظهرت بعض الاقتراحات التي تنادي بتوجيه هذه الأموال لمساندة الدولة العثمانية، ويبدو أن خضوع مصر للاحتلال البريطاني حال دون ذلك^(٤)، وعندما اندلعت الحرب العالمية في سنة ١٩١٤م وتعطل كثير من العمال عن العمل طالبت السلطة العسكرية الإنجليزية من حسن باشا رضوان . نائب رئيس المؤتمر . وإبراهيم الهلباوي السكرتير العام للمؤتمر تقديم هذا المبلغ لمحافظة مصر لعمل مشروعات لإصلاح العاصمة يستخدم فيها العمال المتعطلين إلا أنهما رفضا حرصاً منهما على توجيه الأموال للغرض الذي جمعت من أجله^(٥).

وفي ٢٥ نوفمبر ١٩١٥م قرر مجلس إدارة المؤتمر "أن تُشترى بمال المؤتمر وباسمه أطيان توقف على الجمعية الخيرية الإسلامية على أن يُخصص ريعها للتعليم

(١) دار الوثائق القومية، مجلس النظار والوزراء، كود ٠٠٨١٧٩ . ٠٠٧٥، القرارات الصادرة من المؤتمر المصري الأول بجلسة ٣ مايو ١٩١١م.

(٢) المصدر نفسه، عابدين، كود ٠١٢٨٣٥ . ٠٠٦٩، أسماء أعضاء المؤتمر الوطني.

(٣) إبراهيم الهلباوي، مذكرات إبراهيم الهلباوي، تحقيق: د، عصام ضياء الدين، تقديم: د. عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م، ١٩١ .

(٤) الأهرام، ١٩ نوفمبر ١٩١٢م.

(٥) إبراهيم الهلباوي، المرجع السابق، ص ١٩١ .

العالي حسب ما يراه مجلس إدارة الجمعية، سواء بإنفاقه على النابغين الحائزين لشهادة البكالوريا وليس في استطاعتهم دفع مصاريف التعليم أجراً على تعليمهم بمدارس الحكومة العالية أو بمدارس الجامعة المصرية أو بمدارس جامعات أوروبا " ولمّا كان هذا القرار يستلزم موافقة المُكتتبين؛ فقد أرسل حسن رضوان وإبراهيم الهلباوي إلى وزارة الداخلية لاتخاذ اللازم للحصول على موافقة الأعضاء حيث إن ظروف الحرب لا تساعد على عقد الجمعية العمومية^(١)، ونظرًا لظروف الحرب فقد تأخرت وزارة الداخلية في تحقيق ما طلب منها، وفي سنة ١٩١٧ أرسل رئيس الوزراء حسين رشدي^(٢) إلى جميع مديري ووكلاء المديرية والمحافظات يطلب "معاونتهم الأدبية على تفهيم المكتتبين لأجل الموافقة على قرار مجلس الإدارة، وإفهام حضرات المتبرعين الكرام بما يُوصل إلى تلك النتيجة المحموده"، وجاء في المبررات التي ساقها حسين رشدي لذلك " أن بقاء المال محبوساً عن وجهه هذه المدة الطويلة مما لا يتفق مع الغرض الذي نسعى إليه جميعاً وهو المساعدة على نشر التعليم..."^(٣)، واستجابة لهذه الدعوة بدأت

(١) دار الوثائق القومية، مجلس النظار والوزراء، كود ٠٠٧٥.٠٢٧٨٨٨، مذكورة بتاريخ ١٩١٧م.

(٢) حسين رشدي باشا ابن محمود حمدي طبوزاده، ولد بالقاهرة سنة ١٨٦٣، اتم تعليمه بالسربون، وبعد عودته من فرنسا عمل بالمحاماة فنال شهرة كبيرة، كما عمل مفتشاً للغات الأجنبية بنظارة المعارف، ثم قاضياً في المحاكم المختلطة، تولى نظارة الخارجية في نظارة محمد سعيد باشا سنة ١٩١٠، وتولى رئاسة الحكومة أربع مرات: الأولى (٥ أبريل - ١٩ ديسمبر ١٩٤١)، الثانية (١٩ ديسمبر ١٩١٤ - ٩ أكتوبر ١٩١٧)، الثالثة (١٠ أكتوبر ١٩١٧ - ٩ أبريل ١٩١٩)، الرابعة (٩ - ٢٢ أبريل ١٩١٩)، اختير عضواً بمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٥، وتولى رئاسته حتى وفاته سنة ١٩٢٨.

لمزيد عن ترجمته ينظر:

خير الدين الزركلي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٣٧، زكي فهمي، مرجع سابق، ص ١٦٧،
يونس لبيب رزق، مرجع سابق، ص ص ١٨٠، ١٧٨، ١٩٤، ١٩٢، ٢٠٩.

(٣) دار الوثائق القومية، مجلس النظار والوزراء، كود ٠٠٧٥.٠٢٧٩٠٠، من مكتب رئيس مجلس الوزراء إلى وكلاء المديرية، في ٨ أغسطس ١٩١٧م.

المديريات في البحث عن المكتتبين والحصول على موافقاتهم فرادى وجماعات وأرسلت إقرارات بذلك إلى وزارة الداخلية^(١).

وبعد ورود هذه الموافقات قام حسن باشا رضوان بشراء مساحتين من الأرض في منطقتي المحرص وإبشادة بملوي بمديرية المنيا بلغت مساحتهما ١٤٢ فداناً واثنا عشر قيراطاً و ١٥ سهماً، وتم تسجيل هذا الوقف في ٢٥ جمادى الثانية ١٣٣٦هـ/ ٧ أبريل ١٩١٨م، وعرف هذا الوقف باسم "وقف المؤتمر المصري"^(٢)، وفي ٢٨ سبتمبر ١٩١٩م قرر مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية تحمل نفقات عدد من طلاب البعثات من ربيع أطيان وقف المؤتمر المصري، وفي سنة ١٩٢٢م تم إرسال أول هذه البعثات حيث تم إرسال يحيى أفندي زكريا إلى ألمانيا إلى جامعة برلين للتخصص في علم الكيمياء الصناعية الطبية، وأحمد أفندي سالم حسن إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة العلوم الزراعية، وتوالى إرسال هذه البعثات^(٣).

(١) من أمثلة هذه الموافقات:

- ٠٢٧٨٩٥ . ٠٠٧٥، من وكيل مديرية الجيزة إلى وزير الداخلية، في ١٤ أغسطس ١٩١٧م.
- ٠٢٧٨٩٧ . ٠٠٧٥، موافقة أعضاء المؤتمر المصري بمديرية أسوان، في ٢٥ أغسطس ١٩١٧م.
- ٠٢٧٨٩٩ . ٠٠٧٥، من محافظ القنال إلى رئيس مجلس الوزراء، في ٣٠ أغسطس ١٩١٧م.
- ٠٢٧٩٠١ . ٠٠٧٥، موافقة أعضاء المؤتمر المصري بمديرية المنوفية، في ٥ سبتمبر ١٩١٧م.

(٢) وزارة الأوقاف، مصر، سجل ٣٧، ٣٦٣٧، ٢٥ جمادى الثانية ١٣٣٦هـ/ ٧ أبريل ١٩١٨م.

(٣) حسين حسان محمد حسين، مرجع سابق، ص ص ١٥٢، ١٥٣.

خاتمة

-يجدر بعد أن انتهينا من هذا البحث أن نتوقف لاستخلاص أهم النتائج والملاحظات، ومن أهمها:

-كشف البحث عن التطور والتجديد الذي دخل على نظام الوقف في مصر إبان تلك الفترة المهمة من تاريخ مصر، فلم يكن نظام الوقف جامدًا غير قابل للتطور بل كان نظامًا حيًا متفاعلًا مع قضايا المجتمع وحاجاته المختلفة.

-برز دور الأوقاف في الحفاظ على كيان الأسرة المصرية باعتبارها المكون للمجتمع، من خلال حرص مؤسسي الأوقاف على التصدي للعادات والسلوكيات الهدامة التي ظهرت بسبب خضوع البلاد للاحتلال الأجنبي وتطبيق القوانين المدنية الأجنبية في مصر، وفي مقدمة الأهداف التي حرص مؤسسو الأوقاف عليها الحفاظ على الدين الإسلامي، والمحافظة على المستحقين ومنعهم من الوقوع في غواية الردة، وكذلك العمل على إبعادهم عن ارتكاب أي سلوكيات مشينة لا تتفق وتعاليم الدين الإسلامي، وقد عرض البحث لأمثلة متنوعة وطرق متعددة لعقوبات وضعها الواقفون لمن يخالف شروطهم، ومما يلفت النظر حرص مؤسسي الأوقاف على اعتماد الرقابة المجتمعية كوسيلة أساسية فاعلة في ضمان التزام المستحقين بشروطهم.

-حرص مؤسسو الأوقاف على الحفاظ على كيان الأسرة المصرية بتقديس رابطة الزواج باعتبارها الوسيلة الشرعية لتكوين الأسرة؛ فوضعوا الشروط التي تحكم مسألة الزواج من الأجنبيات، وما ينتج عن هذا الزواج من أبناء، وتحديد علاقتهم بالوقف التي كانت تقوم أساسًا على اعتبار الدين هو الرابطة الأولى بين أفراد الأسرة، وكانت الشروط التي وضعت أكثر صرامة في حق المستحقات من الإناث.

-حرص مؤسسو الأوقاف على مراعاة الظروف الاجتماعية للمستحقين في الأوقاف سواء كن من الإناث وما يطرأ لهن كالزواج أو الطلاق، أو من الذكور كما رأينا في

بعض الأوقاف التي اهتمت بدفع بدل " البدلية العسكرية" للموقوف عليهم، كما حرص مؤسسو الأوقاف على الحفاظ على المستوى الاجتماعي (الطبقي) للأسرة، وأولوا اهتماماً خاصاً بالأسر التي تغير حالها، وألم بها ما نزلت به من طبقتها الاجتماعية.

- كان للدين موقعه الأساسي والمهم في حجج الأوقاف وشروط مؤسسيها، فقد كانت الأوقاف سجلاً صور لنا الحالة الدينية التي كانت سائدة إبان تلك الفترة، من خلال الحرص على المحافظة على العبادات الدينية التي كانت تؤدي في المواسم والأعياد، بالإضافة إلى وجود بعض الأوقاف التي حرص منشئوها على مقاومة البدع والمستحدثات التي كانت سائدة في المجتمع المصري، أو التي ظهرت ولم تكن معروفة من قبل، والتي لا تمت للدين بأي صلة، سواء كان ذلك بالاتفاق أم في رأي مذهب معين مثل وقف الشيخ محمود خطاب السبكي على الجمعية الشرعية، كما أسهمت الأوقاف بدورها في نشر الدين الإسلامي ورعاية المسلمين الجدد، وكانت أعمال الوعظ والدعوة والإرشاد من المسائل المهمة التي أولاها الواقفون اهتماماً خاصاً فكانت الأوقاف في قلب المعركة ضد الجمعيات والبعثات التنصيرية التي نشطت إبان تلك الفترة بفضل سياسة الاحتلال الداعمة لها.

- كان للأوقاف الدور الرئيسي في دعم العملية التعليمية من خلال عدة محاور يأتي في مقدمتها العمل على إنشاء المؤسسات التعليمية، ووضع الشروط التي تكفل لها القيام بمهمتها على الوجه الأكمل، ولم تكن مهمة هذه المؤسسات التعليمية فقط بل امتدت لتشمل الرعاية الاجتماعية لتلاميذها طوال فترة الدراسة، وامتد دور بعضها لتأمين مستقبل خريجها، وخاصة من الإناث، أما المحور الثاني الذي أسهمت به الأوقاف في العملية التعليمية فعن طريق إسهامها في تشجيع نظم التعليمية التي أدرك المصريون حاجة الوطن لها كالتعليم الزراعي والصناعي، ثم المساهمة في إرسال البعثات العلمية إلى الخارج، وبرز دور الأوقاف في إرسال البعثات العلمية

إلى أوروبا، وكان ذلك تحدياً للعقبات التي وضعتها سلطات الاحتلال البريطاني، فكانت الأوقاف في قلب المعركة ضد محاولات الاحتلال لنشر الجهل في مصر أو ربط النظم التعليمية في مصر بالنظم الانجليزية أو تلك التي تخدم أهداف الاحتلال. - كشفت الشروط الواردة في حجج الأوقاف عن وعي المؤسسين لحاجات المجتمع التعليمية والثقافية، وظهر ذلك من الأوقاف التي اهتمت بالترجمة أو تدريس مواد معينة كالتاريخ المصري والعربي واللغات أو الفنون، وكل العلوم بشرط عدم تعارضها مع الدين الإسلامي، وما رأيناه من رعاية الأوقاف للمتفوقين وتشجيع البحث العلمي.

- كان للأوقاف دور أساسي في الاهتمام بالصحة ورعاية الفقراء، وظهر اهتمام مؤسسي الأوقاف بمستشفيات علاج الأطفال، وأبرز البحث محاولات مؤسسي المستشفيات وضع أفضل النظم التي تكفل إدارتها على أفضل وجه ممكن لتحقيق به الأهداف التي أنشئت من أجلها.

- كانت الأوقاف عاملاً مهماً ساعد على تدعيم الوحدة الوطنية من خلال الأوقاف على الجمعيات الخيرية، فقد وجدنا عدداً من مؤسسي الأوقاف يجعلون خيراتهم على الفقراء المصريين دون النظر إلى اختلاف الدين في المستحقين، كم ظهر دور الأوقاف جلياً من خلال الصيغة الجماعية للوقف والتي ظهرت في تلك الفترة من خلال اجتماع أعداد من أهل الخير نحو هدف معين يخدم حاجات البلاد وقيامهم بإنشاء الأوقاف لخدمة هذه الأهداف كما رأينا في وقف المؤتمر المصري.

وفي الختام يمكننا أن نقرر أن هذه الفترة تعتبر من أهم الفترات التي قام الوقف فيها بدور أساسي لخدمة المجتمع المصري، من خلال الشروط التي وضعها الواقفون، والتي كانت تهدف إلى الحفاظ على ثروات البلاد ، ومنع تسربها إلى أيدي الأجانب، والتصدي للقوانين المدنية التي فرضها الاحتلال، كما كانت تهدف إلى الحفاظ على كيان الأسرة وقيمها ورفض العادات الدخيلة على المجتمع المصري والتي

تتناهى مع قيمه وأخلاقه، وتتعارض مع الشريعة الإسلامية، أو تلبس ثوب الإسلام وهو منها براء.

رب وفق وتمم المسعى

المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة:

أولاً: الوثائق المحفوظة بدار الوثائق القومية:

- محافظ الأبحاث ، موضوعات مختلفة، محفظة رقم ١٢٣ .

- البعثات: ملف (كود) رقم: ٠٠٦٣٥٦ - ٤٠٣١

- عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٢٨، دفتر ٣٨ ج ٢ .

- عابدين، محفظة ١٦٨ .

- عابدين، ملف كود رقم : ٠١٢٨٣٥ . ٠٠٦٩ .

- مجلس النظار والوزراء، ملفات (أكواد) رقم:

• ٠٠٧٥ . ٠٠٨١٧٩

• ٠٠٧٥ . ٠٢٧٨٨٨

• ٠٠٧٥ . ٠٢٧٨٩٥

• ٠٠٧٥ . ٠٢٧٨٩٧

• ٠٠٧٥ . ٠٢٧٨٩٩

• ٠٠٧٥ . ٠٢٧٩٠٠

• ٠٠٧٥ . ٠٢٧٩٠١

- محكمة مصر الشرعية

• إسهادات: سجلات أرقام: ٨٤ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ٢٠٢ ،

٢٤٦ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٥٥٢ .

- وقف، سجلات أرقام: ١، ٣، ٢٤، ٢٩، ٣٠، ٤٥، ٥١، ٦٣، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٢، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٥.

ثانيًا: الوثائق المحفوظة بوزارة الأوقاف بالقاهرة:

وقد رجعت إلى الوثائق المحفوظة بالإدارات التالية :

- الدفترخانة :

- حجج أرقام : ١٢١٦، ١٤٠٢.

- وثائق إدارة الأوقاف والمحاسبة :

- (أ) قسم الحجج والسجلات :

- سجلات بحري: ١٠، ١٥، ١٦، ٥٢، ٧٣.

- سجلات قبلي: ٢١، ٨٧، ٩، ١١، ٣٧، ٣٨، ٤٤.

- سجلات مصر: ٢، ٣، ٤، ٥، ٧، ١٠، ١٢، ١٤، ١٨، ١٩،

٢٤، ٣١، ٣٥، ٣٧، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٦٣، ٦٧، ٧٦، ٨٠.

- (ب) أرشيف التولية ، ملفات أرقام: ١٣٧٩ ، ١٩٩٦١.

الوثائق المنشورة:

- وقفية المرحوم أحمد باشا المنشاوي، مطبعة الجريدة، ١٩٠٩م.

رسائل جامعية غير منشورة:

- حسين حسان محمد حسين، الأوقاف الإسلامية في مصر (١٩١٣ - ١٩٥٣) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية بالقاهرة، قسم التاريخ والحضارة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

الكتب والمذكرات الشخصية:

- إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- إبراهيم الهلباوي، مذكرات إبراهيم الهلباوي (تاريخ حياة إبراهيم الهلباوي بك ١٨٥٨ - ١٩٤٠)، تحقيق: د. عصام ضياء الدين، تقديم: د. عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م.
- خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.
- رعوف عباس، تاريخ جامعة القاهرة، دار النشر الإلكتروني، بدون تاريخ.
- زكي فهمي، صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، مكتبة مبدولي، ١٩٩٥م.
- يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥م.

بحوث منشورة:

- إبراهيم البيومي غانم، الأبعاد الإنسانية والدولية لنظام الوقف الإسلامي تجارب تاريخية ونماذج تطبيقية، بحث مقدم إلى مؤتمر الشارقة للوقف

الإسلامي والمجتمع الدولي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، أبريل ٢٠٠٥م.

الدوريات:

- الأهرام، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩٣٦م.
- مجلة المنار، (١٣٢١هـ / ١٩٠٣م)، (١٣٢٢هـ / ١٩٠٥م)، (١٣٢٣هـ / ١٩٠٦م)